مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد العشرون، العدد الثاني، ص425– ص480 يونيو 2012
ISSN 1726-6807 http://www.iugaza.edu.ps/ar/periodical/

مواقف الفلسطينيين من مؤسسات الحكم الذاتي البريطانية المقترحة في فلسطين

قراءة تحليليه في الخطاب السياسي الفلسطيني(1920-1935م)

د. مروان فريد جرار - أستاذ مشارك - تاريخ العرب الحديث والعاصر
جامعة القدس المفتوحة - منطقة جنين التعليمية - فلسطين

ملخص: تبحث هذه الدراسة في مواقف الفلسطينيين من مؤسّسات الحكم الذاتي التي طرحتها سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين خلال الفترة(1920-1935م)، وتمثّلت بمشروعَي المجلس الاستشاري الأول والثاني، ومشروع الوكالة العربية، ومشروعَي المجلس التشريعي الأول والثاني.وأرادت سُلطات الانتداب من ورائها خلق انطباع لدى عرب فلسطين بأنهم ممثلون في إدارة البلاد ويشاركون في صُنْع القرار.لكن الفلسطينيين في معظمهم رفضوا المشاركة في هذه المؤسسات لقناعتهم بعدم قدرتها على وقف المشروع الصهيوني وأدواته ؛ فصلاحياتها محدودة واستشارية، والقرار الحاسم بيد الجانب البريطاني -وهم يدركون الدور البريطاني الحامي للمشروع الصهيوني- وطموح الفلسطينيين هو نيل الاستقلال وليس هذا الشكل من المؤسّسات.ولم يكُن هذا موقفًا فلسطينيًا موحدًا.فهناك فئة محدودة قبلت بهذه المؤسّسات بحجة أن المشاركة لا تضُر وقد تُحْدث تغييرًا في السياسة البريطانية وتُعيق تقدُّم المشروع الصهيوني.لكن لا المقاطعة لمؤسسات الحُكْم الذاتي ولا المُشاركة فيها أحدثت أي تغيير في هذه السياسية، وكان المُستفيد الوحيد هو الجانب الصهيوني، فلديه مؤسساته، وقد استغل الحُكْم البريطاني المُطْلق المُسلّط على رقاب العرب لتَطْوير هذه المؤسّسات وتَمْكين المُجْتمع اليهودي من النمو والتطور.

Views of the Palestinians Regarding the Suggested British Mandate Self-Governing Establishments in Palestine: Analysis of the Palestinian Political Discourse (1920-1935)

Abstract: This study deals with views of the Palestinians regarding the suggested British mandate schemes in Palestine from 1920 to 1935. The schemes were many, to mention just a few, the First and Second Consultative Councils, Arabian Agency Scheme and the First and Second Legislative Councils Schemes. British mandate authorities sought to establish an image of Arabs taking part in administering their lands and in making decisions. However, the majority of the Arabs refused to take part in these schemes believing in the inability of these agencies to hinder the expansion of Zionism. The Arabs, who sought freedom and independence, were fully aware of the British hidden agendas and influence. However, few Arabs at that time recognized the need of taking part in these agencies in the hope of creating a change in the British views towards the Arabs. In fact, these agencies had proven to be futile and ineffective on the one hand and prejudiced against the Arabs on the other. All attempts on part of the Palestinians to participate and exert change were doomed to failure primarily because Zionism benefited

greatly from the British control over the Arabs which exploited this control for the growth and development of Zionism in Palestine.

المقدمة:

تبحث هذه الدراسة في مواقف الفلسطينيين من مُؤسّسات الحُكْم الذاتي التي طرحتها سُلطات الانتداب البريطاني في فلسطين خلال الفترة(1920 - 1935م)، والتي تمثَّلت بمشروعَي المجلس الاستشاري الأول والثاني، ومشروع الوكالة العربية ،ومشروعَي المجلس التشريعي الأول، والثاني. وتكْمُن أهمية الدراسة في أن استكشاف مواقف العرب من مؤسّسات الحُكْم الذاتي يمكننا من فهم مواقفهم من الانتداب والسياسة البريطانية في فلسطين، والمشروع الصهيوني بأبعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية؛ لأن هذه المؤسّسات بشكلها المُقترح كانت أفضل ضمان لهذا المشروع، وهذا قد يُفسّر رفض أغلبية الفلسطينيين لها.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مواقف الفلسطينيين الرسمية والشعبية من المجالس الاستشارية ومبررات هذه المواقف، والتعرف على مواقفهم من الوكالة العربية المُقْترحة ومبررات هذه المواقف.ومن ثم استكشاف مواقفهم من المجالس التشريعية(الأول والثاني) وفهم أبعاد هذه المواقف لا سيما وأنها ارتبطت بتطورات الأحداث على الأرض، ولها علاقة بتماسك الحركة الوطنية الفلسطينية أو تشرذمها.

وكان لزامًا على الباحث الإجابة على الأسئلة الآتية: ما الدوافع وراء طرح السلطات البريطانية لفكرة مؤسّسات الحُكْم الذاتي في فلسطين؟. وما هي مواقف الفلسطينيين منها؟. وهل قدم الفلسطينيون خطابًا موحدًا إزاء هذه المؤسّسات أم وجد خطاب مؤيد وخطاب معارض؟. وما هي مبررات الرفض ومبررات القبول التي قدمها المُعارضون والمُؤيّدون؟. وهل كانت مواقف الفلسطينيين من مؤسّسات الحُكْم الذاتي ثابتة لم تتغير أم أنها تغيرت مع مرور الوقت ولماذا؟. وهل كان لمواقف الفلسطينيين من مؤسّسات الحُكْم الذاتي أي تأثير على السياسة البريطانية المُتّبعة في فلسطين أم لا؟. وهل قدَّم الفلسطينيون المُعارضون لمؤسّسات الحُكْم الذاتي بشكلها المطروح أية بدائل لهذه المؤسّسات ؟.

وبعد عمل مسح للدراسات السابقة ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة الحالية، لم يجد الباحث أي دراسة تناولت مُتغيرات الدراسة الحالية سواء أكانت عربية، أم أجنبية. لذا سوف يتناول الباحث أبرز الدراسات السابقة القريبة من موضوع الدراسة. ويأتي في

مواقف الفلسطينيين من مؤسسات الحكم الذاتي البريطانية المقترحة في فلسطين

مقدمتها دراسة للأستاذ الدكتور علي محافظة بعنوان(الفكر السياسي في فلسطين1918-1948م)، وهدفت إلى تتبع تطور الفكر السياسي وملامح العمل السياسي في فلسطين، وإبراز المواقف من بريطانيا والحركة الصهيونية. وتضمّنت إشارات موجزة حول المجالس الاستشارية والتشريعية. ودراسة للباحث فيصل حوراني تحت عنوان (جذور الرفض الفلسطيني 1918- 1948م)، وهدفت إلى إظهار فشل الدبلوماسية الفلسطينية في التعاطي مع السياسة البريطانية بسبب غياب الفَهْم الحقيقي للدور البريطاني في فلسطين، وعدم إدراك طبيعة التحالف بين بريطانيا والحركة الصهيونية. وتضمّنت إشارات موجزة لفكرة المجالس الاستشارية والتشريعية ضمن سياق الحديث عن الدبلوماسية الفلسطينية وتعاطيها مع السياسة البريطانية.وتوجد دراسة للباحث عبد الوهاب عبد الرحمن بعنوان(البحث عن حل سلمي للمُشْكلة الفلسطينية إبان ثورة عرب فلسطين1936-1939م)، وتعرّض فيها الباحث بإيجاز إلى فكرة المجالس الاستشارية والتشريعية.

ضمت الدراسة أربعة مباحث: المبحث الأول تمهيد وخُصص للحديث عن الاحتلال البريطاني لفلسطين، ومواقف الفلسطينيين منه ،ومن الانتداب البريطاني على فلسطين؛ لأنه لا يمكن فهم المواقف الفلسطينية من مؤسسات الحُكم الذاتي البريطانية بمعزل عن الظروف التي سبقت طرح هذه المؤسسات ، ومواقف الفلسطينيين من الدور البريطاني في فلسطين. وكُرّس المبحث الثاني لاستعراض مواقف الفلسطينيين من المجالس الاستشارية في فلسطين(1920-1923م)،وتمثّلت بمشروعي المجلس الاستشاري الأول والثاني. وناقش المبحث الثالث مواقف الفلسطينيين من مشروع الوكالة العربية/1923م.وتتبّع المبحث الرابع مواقف الفلسطينيين من المجالس التشريعية(1922-1935م)، وتمثَّلت بالمجلس التشريعي الأول لعام 1923/1922م والثاني لعام 1935م . وكان لزامًا على الباحث في هذا المبحث تتبُّع مباحثات الفلسطينيين مع سلطات الانتداب حول فكرة المجالس التشريعية(1923-1935م).

اعتمدت الدراسة العديد من المصادر والمراجع وفي مقدمتها الوثائق العربية المنشورة وبخاصة تلك التي جمعها ونشرها كل من:عبد الوهاب الكيالي تحت عنوان(وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية1918-1939م)،وسمير أيوب تحت عنوان(وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني)، وناهض زقوت تحت عنوان(وثائق القضية الفلسطينية، ويهوشع فرات تحت عنوان

(صراع عرب فلسطين1918 -1939م:مجموعة وثائق وشهادات) ، والوثائق التي نشرتها بيان الحوت تحت عنوان(وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية 1918-1939م: من أوراق أكرم زعيتر)،والوثائق التي نشرتها دائرة الثقافة في منظمة التحرير الفلسطينية تحت عنوان(وثائق فلسطين:مائتان وثمانون وثيقة مختارة 1839 - 1987م)، وغيرها من الوثائق المنشورة. وأفادت الوثائق السابقة الدراسة في التعرف على مواقف الفلسطينيين الرسمية من مؤسّسات الحُكْم الذاتي.واعتمدت الدراسة مجموعة من الوثائق البريطانية المنشورة وغير المنشورة ، وبخاصة وثائق وزارة المستعمرات البريطانية. وأفادت الدراسة في التعرف على نصوص المشاريع المُقترحة وردود الفعل البريطانية على المواقف العربية من هذه المشاريع.واعتمدت الدراسة مجموعة من الصحف في مقدمتها صحف: فلسطين، والدفاع، والكرمل، وأفادت الدراسة في تحديد المواقف الفلسطينية الشعبية من مؤسّسات الحُكْم الذاتي باعتبارها امتدادًا للمواقف الرسمية؛ لأنها صحف تابعة لتيارات أو أحزاب سياسية.واعتمدت الدراسة مجموعة متنوعة من المذكرات والشهادات اليومية العربية والأجنبية. وأفادت الدراسة في استكشاف مواقف القيادات الفلسطينية الحقيقية أو الشخصية من مؤسّسات الحُكْم الذاتي بعيدًا عن التزاماتهم السياسية الحزبية وغيرها من الاعتبارات التي أثرت في مواقفهم.

استخدمت الدراسة جميع مناهج البحث المتاحة من وصفية وتحليلية ومقارنة في سبيل تحقيق غرضها العلمي.

المبحث الأول: الاحتلال البريطاني لفلسطين ومواقف الفلسطينيين منه.

1- الاحتلال البريطاني لفلسطين.

لم يكن الاندفاع البريطاني نحو فلسطين وليد صدفة ، بل وليد مجموعة من الترتيبات اتخذتها بريطانيا منفردة تارة ،وبالتنسيق مع فرنسا والمنظمة الصهيونية تارة ثانية. وكانت اتفاقية سايكس- بيكو (Sykes–Picot) لعام 1916م([1]) في هذا المجال لا تقل

[1]- منظمة التحرير الفلسطينية. (1987م). **وثائق فلسطين(مائتان وثمانون وثيقة مختارة 1839 - 1987م)**. ط1، بيروت، دائرة الثقافة، ص101-103، وسيشار إليه :م . ت .ف، وثائق./أنظر: السفري، عيسى.(1937 م).**فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية(سجل عام لقضية فلسطين في عشرين سنة)**،ط1، يافا، مكتبة يافا الجديدة ،ص37،وسيشار إليه: السفري، فلسطين.

أهمية عن وعد بلفور(Balfour Declaration)([1])، فالمحصلة وجود بريطاني لخدمة المشروع الصهيوني المستقبلي الذي يهدف إلى السيطرة على فلسطين.

وذهب كثير من المؤرخين إلى أن الحُكْم العسكري البريطاني بدأ في فلسطين عام 1918م. ولكن الواقع يُخالف ذلك، فقد بدأ بالفعل في تشرين أول 1917م، وذلك تحضيرًا للهجوم على بئر السبع. ففي 24 تشرين أول 1917م، أصدر الجنرال أللنبي(Edmond Allenby)([2]) منشورًا عسكريًا أعلن فيه أن" على جميع سكان البلاد التي كانت سابقًا تحت حُكْم الأتراك والتي يحتلها الآن الجنود بقيادتي، أن يمتنعوا عن كل عمل من شأنه إقلاق الراحة العمومية أو مساعدة أعداء حكومة جلالته البريطانية أو أعداء حُلفائه"([3]).

وأعقب ذلك احتلال بئر السبع في 31 تشرين أول1917م، ويافا في 6 تشرين ثاني، وغزة في 7 تشرين ثاني من العام نفسه. وكان ذلك تمهيدًا للمهمة الأولى للحملة المصرية وهي احتلال مدينة القدس.وقد انسحبت القوات التركية من المدينة في 8 كانون أول 1917م ؛ فدخلها أللنبي رسميًا في 11 من الشهر نفسه ، وأذاع من قلعة صلاح الدين منشور الأحكام العرفية الذي أكد فيه وضع مدينة القدس تحت الأحكام العرفية ما دامت الاعتبارات الحربية تقضي بذلك([4]).

هكذا وقع القسم الجنوبي من فلسطين، وهي الأقاليم الواقعة جنوبي خط(يافا – القدس) تحت الحكم العسكري. أما القسم الشمالي من فلسطين فظل خاضعًا للحُكْم

---

[1] - أنظر: م . ت .ف، **وثائق**. ص84-85./ انظر:

Weizmann,Chaim.(1949).**Trial and Error (The Autobiography of Chaim Weizmann)**. Hamish Hamilton, London, pp 84-85.

وسيشار إليه: Weizmann , Trial and Error

[2] - انظر: الكيالي،عبد الوهاب وآخرون.(1989م)،**موسوعة السياسة**.ط2، بيروت ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج 1، ص 263،وسيشار إليه:الكيالي، موسوعة.

[3] - خلة، كامل.(1974م).**فلسطين والانتداب البريطاني(1920 -1939م)**.ط1، مركز الأبحاث، بيروت، ص 33 -34. وسيشار إليه: خلة، فلسطين./ للمزيد أنظر:جريس، صبري(1986م).**تاريخ الصهيونية(1862 -1948م).(الجزء الثاني)،(الوطن القومي اليهودي في فلسطين 1918 - 1939م)**، بيروت، مركز الأبحاث، ص20. وسيشار إليه: جريس،تاريخ.

[4] - المرجع نفسه، ص 34.

التركي حتى أواخر سبتمبر 1918م، حينما دخلت القوات البريطانية نابلس في 20 سبتمبر ، وحيفا وعكا في 23 من الشهر نفسه([1]).

ومع انتهاء القتال وسقوط سوريا الكبرى، قُسّمت المنطقة إلى ثلاث إدارات عسكرية، أُطْلق على فلسطين اسم إدارة منطقة العدو المحتلة الجنوبية (occupied Enemy Territory Administration O.E.T South)([2]). وأصبح يُدير البلاد مدراء عسكريون باسم المدير العام لبلاد العدو المحتلة([3]).

وكان مدير الإدارة العسكرية في فلسطين منذ بداية الحُكْم العسكري هو الجنرال جلبرت كلايتون(Gilbert Clayton)([4]).وهذا يعني ربط الإدارة العسكرية منذ البداية بالإدارة السياسية حتى يُمْكن تنفيذ المُخطَّط البريطاني الموضوع([5])؛ أي أن ذلك الإجراء كان بمثابة خُطْوة أخرى من قبل بريطانيا على طريق تهويد فلسطين، ومرحلة جديدة بالنسبة للنشاط الصهيوني([6]) تحت حراب الجيش البريطاني الذي سُرْعان ما تحول من جيش تحرير إلى جيش احتلال([7]).

وفي نيسان 1920م ، قررت الدول المنتصرة في الحرب والمجتمعة في مؤتمر سان ريمو(San Remo)([8]) وضع سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ووضع العراق، وشرق الأردن، وفلسطين ،تحت الانتداب البريطاني([9])، على أن يُدْمج

---

[1] - المرجع نفسه، ص 34./ أنظر :السفري، **فلسطين العربية**،ص23-24

[2]- Bentwich,Norman.(1965)**.Mandate Memories (1918-1948)**.Hogarth press, London, p16

وسيشار إليه : Bentwich, Mandate Memories

[3] - عارف، عارف.(1999). **المفصل في تاريخ القدس**. ط5، القدس ،مطبعة المعارف ، ج1، ص 287-290 ، وسيشار إليه: العارف ، المفصل.

[4] - انظر: خلة، **فلسطين**، ص34

[5] - المرجع نفسه

[6]- Ingrams, Doreen. (1972). **Palestine Papers (1917-1922)**.George Brazilian, New York, pp19-20.

وسيشار فلسطين : Ingrams, Palestine

[7] - حوراني،فيصل.(ب.ت).**جذور الرفض الفلسطيني(1918 -1948)**.ط1،رام الله (فلسطين)،المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ، ص34 . وسيشار إليه: حوراني، جذور.

[8] - انظر: إرشيدات، شفيق.(1991م)، **فلسطين تاريخًا وعبره ومصيرًا**. ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص71. وسيشار إليه: إرشيدات، فلسطين

[9]- O733,82,february19,1924(Memorandum by Middle east Department, colonial office).

وعد بلفور بصك الانتداب([1]).وأعقب ذلك إعلان الحكومة البريطانية في 24 نيسان 1920م نيتها إلغاء الحكم العسكري في فلسطين، واستبداله بإدارة مدنية- بدءًا من الأول من تموز من السنة ذاتها-يرأسها هربرت صموئيل(Herbert Samuel)([2])([3]). وكان صموئيل أول من تولى منصب المندوب السامي في فلسطين، وقد أخذ هذا اللقب بغية إظهار الصبغة الانتدابية لهذا القطر([4])([5]).

ولم يكن أفضل من هذا الاختيار لتنفيذ مشروع الوطن القومي، إذ كان صموئيل من أركان تلك المجموعة من الزعماء البريطانيين الذين نشطوا منذ نشوب الحرب العالمية الأولى على حمل حكومتهم على تبني المشروع الصهيوني، وما استلزم من سياسات أدت إلى صدور وعد بلفور([6]). لذا جاء تعيينه برهانًا على الاتفاق البريطاني الصهيوني على تهويد فلسطين([7]). ويؤكد صموئيل ذلك في مذكراته

---

[1] - خلة، **فلسطين** ،ص152. / أنظر:

J. M. Machover, (1936). **Governing Palestine (the Case against a Parliament)**. London, SKing and Son LTD, p v.

وسيشار إليه : Machover ,Governing Palestine

[2] - انظر: الكيالي، **موسوعة**،ج3، ص 645

[3]- Hyamson, A.m(1923), **the Zionist Movement during the war**: in: Simon, Leon &Stein,Leonard.(editors):**Awaking Palestine**, John Murray,London,pp60-61.

وسيشار إليه : Hyamson ,the Zionist Movement

الغوري، إميل.(1972م). **فلسطين عبر ستين عامًا**. ط1، بيروت، دار النهار للنشر والتوزيع، ج1،ص 63، وسيشار إليه:الغوري،فلسطين. /السفري، **فلسطين العربية**،ص44-56.

[4] - **تقرير اللجنة الملكية لفلسطين** .(عرض على البرلمان بأمر جلالته في شهر تموز سنة 1937). ط1، القدس، مكتب الطباعة والقرطاسية، ص 58، وسيشار إليه: تقرير اللجنة الملكية

[5] - أبو غربية، بهجت.(1993م).**مذكرات بهجت أبو غربية 1916-1949م(في خضم النضال العربي الفلسطيني**.بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،ص9،وسيشار إليه: أبو غربية، مذكرات.

[6] - جريس، صبري.(1986م). **تاريخ الصهيونية(1862 -1948م)**،(الجزء الثاني): (**الوطن القومي اليهودي في فلسطين 1918 -1939م)**، ط1، بيروت، مركز الأبحاث، ص44 -45 ، وسيشار إليه: جريس، تاريخ الصهيونية.

[7] - دروزه، محمد عزة.(1959م). **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها**.(**تاريخ ومذكرات وتعليقات)**، ط1، (صيدا- بيروت)، منشورات المكتبة العصرية، ج1، ص 31 . وسيشار إليه: دروزة، القضية

،فحكومة صاحب الجلالة عينته، "وهي على بينة تامة بميوله الصهيونية، وبلا شك فإن تلك الميول كانت سببًا أساسيًا لتعيينه"([1]).

وفي حزيران 1920م وصل صموئيل إلى فلسطين([2]).وبوصوله لم يكن الفارق بين عهده والعهد الذي سبقه هو نهاية الحُكْم العسكري البريطاني على الصعيدين القانوني والسياسي وبداية الحُكْم المدني فقط ، بل كان هناك رحيل عدد من البريطانيين الذين كانوا يَرَوْن في فلسطين مستعمرة بريطانية ، ويَخْدمون فيها من أجل بريطانيا([3])لا من أجل الصهيونية([4]). ووقف على رأس هذا الفريق (الحاكم العسكري البريطاني) الأخير الجنرال لويس بولز(Louis Bols)([5])، فهو من الذين غادروا البلاد حال مجيء صموئيل، ولما دخل لوداعه قدم له في نهاية المقابلة ورقة صغيرة وطلب منه التوقيع عليها. ولم يكن في الورقة سوى عبارة :"تسلَّمت من الحاكم العسكري للأراضي المحتلة فلسطينًا واحدة بالتمام والكمال".وفهم صموئيل مغزى العبارة فوقَّع عليها، وكتب إلى جانب توقيعه بلغة تجارية "ما عدا السهو والخطأ". وكأن الوصل ليس أكثر من وصل تجاري بتسليم بضاعة ما([6]).

وفي السابع من تموز 1920م أذاع المندوب السامي رسالة الملك جورج الخامس(George Frederick Albert)([7]) إلى أهالي فلسطين. ويُستشَفّ منها المُستقبل المظلم الذي يَنْتظر هذا الشعب، فحكومة جلالته مُلْتزمة بتعهُداتها "وقرَّرت أن تتّخذ التدابير لتضمن تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين بالتدريج". وهذه التدابير

---

[1] - خلة، **فلسطين**، ص 78

[2] - جريس، **تاريخ الصهيونية**، ج2، ص44-45

[3] - الحوت، بيان نويهض.(1981م). **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين(1917 -1948م)**، ط1، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص138، وسيشار إليه: الحوت ، القيادات والمؤسسات السياسية.

[4] - قاسميه، خيرية.(1974م). **أوراق عوني عبد الهادي (أوراق خاصة)**. ط1، بيروت، مركز الأبحاث، ص59، وسيشار إليه: قاسميه، أوراق.

[5] - انظر : Louis Jean Bols

http://en. Wikipedia. org/wiki/Louis_Bol

[6] - الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية**، ص138

[7] - انظر:George V of the United Kingdom

http://en.wikipedia.org/wiki/George_V_of_the_United_Kingdom

برأي جلالته " لن تُؤثّر قطعيًا على حقوق الأهالي الدينية والمدنية، ولن تَنْتقص من الرُقي المنوي لعموم طبقات الشعب الفلسطيني"([1]).

واستثمر صموئيل ذلك في حمل العرب على الإذعان لسياسة بريطانيا في إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين، باعتباره قضية محسومة وغير قابلة للنقاش. ثم إنه ليس قرارًا بريطانيا صرفًا، بل هو قضية أجمعت عليها الدول المنتصرة في الحرب، وما بريطانيا إلا دولة مُؤْتمنة على تنفيذ هذه السياسة باعتبارها مُكلَّفة بالانتداب، ولا مجال للحديث عن حقوق سياسية للعرب فقد تم تجاهلها، والحقوق المُتبقّية للعرب ما هي إلا حقوق دينية ومدنية، ومن يقبل من العرب بالخطوط السابقة للسياسة البريطانية، فهو مرحبًا به ومصالحه مصانة.

2- **مواقف الفلسطينيين من الاحتلال والانتداب البريطاني على فلسطين**:

اختلف رجال الفكر والسياسة العرب في فلسطين في مواقفهم من الاحتلال والانتداب البريطاني على فلسطين(2). وأدى ذلك إلى وجود خطابيْن سياسييْن: أحدهما موالٍ، والآخر مُنْتقد أو مُتحفّظ أحيانًا، ومُعارض أحيانًا أخرى، لكنه لا يَرْقى إلى مستوى الخطاب الثوري كما وصفه البعض.

لقد استند المؤيدون إلى أن الحكومة البريطانية حكومة قوية عادلة، وليست كالحكومة التركية لتَسْمح بشقاء الآهلين"(3). وبريطانيا العظمى -برأيهم- لم تخُض الحرب"إلا لتحرير الأمم الضعيفة، وتحكيمها في شؤونها ،وإعطائها الحكم الذاتي"([4]). ورأت هذه الشريحة من الوجهاء تجنُّب الصدام مباشرة مع السلطات البريطانية، والعمل

---

[1] - انظر نص رسالة ملك الانجليز إلى شعب فلسطين بمناسبة إصدار مجلس الحلفاء في سان ريمو قراره بانتداب بريطانيا على فلسطين بتاريخ 20 ابريل سنة 1920م في: جامعة الدول العربية(الإدارة العامة لشؤون فلسطين).(1957م).**الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين**.ط1،القاهرة، المجموعة الأولى(1915-1946م)، ص 122،وسيشار إليه: جامعة الدول العربية، الوثائق الرئيسية./ للمزيد أنظر: م.ت.ف، **وثائق فلسطين** ، ص 184-185 .

[2] - خلة، **فلسطين**، ص 72-73

[3] - المرجع نفسه، ص 72-73

[4] مذكرة من الجمعية الإسلامية المسيحية في يافا إلى الجنرال اللنبي احتجاجًا على مطامع اليهود وعرضًا لمطالب العرب/1918م في: الحوت ، بيان.(1984م). **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية 1918-1939م(من أوراق أكرم زعيتر)**. جمع وتصنيف بيان نويهض الحوت. ط2، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص1، وسيشار إليه : زعيتر ، وثائق .

على إحداث تغيير في السياسة البريطانية في فلسطين من خلال التصميم السلمي والإقناع الودي(1)؛ لأنها قيادات قال عنها أورمبسي غور(Ormsby-Gore)([2])" لا تَجْرؤ على الإقدام على أي عمل من شأنه أن يُزْعج البريطانين ،وهي على استعداد لبيع ممتلكاتها والهجرة من البلاد عند الضرورة"(3).

وبلغ الأمر بأحد الكُتاب العرب الفلسطينيين المُوالين لبريطانيا، أن طالب منذ البداية بوضع فلسطين تحت وصاية بريطانيا؛ لأنها "مُعلّم خبير"؛ ولأن الأمة الفلسطينية لا اتحاد بعد في عواطفها، لا اتفاق في ميولها، لا امتزاج في دمائها، غير مُستقرة بعد على قرار". ورأى الكاتب أن" السنوات القليلة التي تَصرفها الأُمة تحت حُكْم وصيها لا تنتقص شيئًا من تاريخ فلسطين"(4).

وسرعان ما أخذ التيار الموالي للوجود البريطاني في فلسطين بالتبلور في الشارع الفلسطيني، وكانت عناوينه معظم رؤساء البلديات في المدن الكبرى من:أمثال عاصم السعيد(رئيس بلدية يافا)الذي رحَّب بالمندوب السامي؛ لأن البلاد "بحاجة إلى مندوب سام بريطاني يَنْظر بعدل وثبات ودقة ومَقْدرة في أحوالها"،وراغب النشاشيبي(رئيس بلدية القدس)الذي اعتقد أن قدوم صموئيل سيجلب"السعادة والعدل والتقدُّم لسكان فلسطين دون تمييز"(5).

ولم يكن موقف حسن شكري(رئيس بلدية حيفا) ليختلف عما سبقه من ترحيب بالمندوب السامي(6)،في حين دعا سليمان التاجي الفاروقي إلى التفاهم مع الحكومة البريطانية

---

[1] - الكيالي، **تاريخ**، ص 134

[2] - انظر :

William George Arthur Ormsby-Gore
http://www.britannica.com/EBchecked/topic/432905/William-George-Arthur-Ormsby Gore-4th-Baron-Harlech

[3] - الكيالي، **تاريخ**، ص 104

[4] - خلة، **فلسطين**، ص 62

[5] - محافظة، علي.(1989). **الفكر السياسي في فلسطين من نهاية الحكم العثماني حتى نهاية الانتداب البريطاني(1918-1948م)**.ط1، عمان، مركز الكتب الأردني،ص39، وسيشار إليه: محافظة، الفكر السياسي.

[6] - الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية**،ص180

لإعطاء الوطنيين حقهم في الوظائف(1). وأكد ثقته بالحكومة البريطانية التي" تسهر للمحافظة على حياة الفلسطينيين وشرفهم وعلى حُسْن سمعتها"(2).

ولم تَقْتصر تبعية هذا الفريق لبريطانيا على المجال السياسي، بل امتدت إلى النواحي الاجتماعية، والثقافية. ويظهر ذلك فيما كتبه خليل السكاكيني([3])(بامتعاض) في يومياته، فقد انتحل هذا الفريق"النزعة الأجنبية في زيه وعاداته ولغته، تَدْخل بيوت هذا الفريق فلا تسْمع إلا اللغة الانكليزية أو الفرنسية، ولا ترى إلا تقليدًا للانكليز لدرجة أن القبور الحديثة كُتب عليها هذا قبر فلان باللغة الانكليزية". وانتقدهم السكاكيني بقوله:" لو كانت هذه النزعة الأجنبية طموحًا إلى الأعلى لهان الخَطْب، ولو وقف الأمر عند هذا الحد لالتمسنا لهم عذرًا، ولكنك إذا فتَّشت وجدت أنهم على استعداد لأن يتهودوا "(4).

ومقابل التيار الموالي لبريطانيا ولسياستها في فلسطين، وُجد تيار آخر قَدَّم خطابًا سياسيًا معارضًا للانتداب، لا لارتباطه ببريطانيا، بل لارتباطه بتصريح بلفور. وجسَّد هذا الموقف كل من الجمعيات الإسلامية المسيحية، والمؤتمرات العربية،ولجانها التنفيذية. وعدَّ هذا الفريق نظام الانتداب "بدعة ابتُدعت، وتجربة جديدة من تجارب السياسة أُريد بها حل مشكلة عُرضَت للحُلفاء"(5). وربَط البُستاني بين الانتداب والمشروع الصهيوني(6).

أما السكاكيني فكان أكثر جرأة في انتقاده لبريطانيا؛ لأنها عملت على إنشاء الوطن القومي، وأهملت حقوق الوطنيين، وعملت مع اليهود على إبادتهم، وأخلَّت

---

[1] - انظر محاضر جلسات المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث في فرات، يهوشع.(ب. ت). **صراع عرب فلسطين1918 -1939م (مجموعة وثائق وشهادات)**. ط1، القدس، الجامعة العبرية. ص 15-16، وسيشار إليه: فرات ، مجموعة وثائق وشهادات.

[2] - انظر محاضر جلسات المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث في : المرجع نفسه،ص 15-16

[3] - انظر: **الموسوعة الفلسطينية**(1984م). ط1، القسم العام ، المجلد الثاني ، ص 370. وسيشار إليه: الموسوعة الفلسطينية.

[4] -السكاكيني،خليل(1955م).**كذا أنا يا دنيا(يوميات خليل السكاكيني)**.ط1.أعدتها للنشر هالة السكاكيني.ط1، القدس، المطبعة التجارية ، ص284 ، وسيشار إليه : السكاكيني ، يوميات.

[5] - البستاني،وديع.(1936م).**الانتداب الفلسطيني باطل ومحال.(حج وحقائق ووثائق في سبيل حل للمشكلة الفلسطينية)**،ط1، بيروت، المطبعة الأمريكية،ص 18-23، وسيشار إليه: البستاني، الانتداب الفلسطيني.

[6] - المصدر نفسه، ص 33-37

بشروط الانتداب، قال ساخرًا:" أما أنت يا انكلترا القديسة وقد عبثت بحقوق الأمم، ولم تحافظي على الشروط التي كُلّفت القيام على تنفيذها، فمن لنا بمن يصيح بملء فيه، أن انكلترا لم ترع حرمة عصبة الأمم، من أين لنا بمن يفرض عليك العقوبات فتعدلي أو تعتزلي"(1).

ولاحظ محمد عزة دروزة([2]) وجود مؤامرة خطرة بين بريطانيا والصهيونية، وقال:" وبصرف النظر عما إذا كان الانكليز رأوا في سعة آمال اليهود خيالاً غير قابل للتحقيق أم لا، فإن إيجاد كيان يهودي سياسي حتى في قسم من فلسطين كان مُتَّسقًا مع السياسة التي يَرْسمونها بالنسبة للعرب. .. حيث كانوا يُقدّرون أن هذا الكيان سيَظل خاضعًا لنفوذهم ودائرًا في فلَكهم، وفي حاجة دائمة إلى حمايَتهم ورعايَتهم. وسيكون في الوقت نفسه مشْغلة للعرب يُنْهك قُواهم ويورثَهم الهم الدائم"(3).

إن الأهمية التاريخية للنصوص السابقة، تكمن في كشفها وجود تياريْن بيْن الفلسطينيين :أحدهما ربط مصيره بسلطات الانتداب، لاعتقاده أن حل مشاكل الفلسطينيين تكمُن في التقرب من هذه الإدارة ومجاراتها في سياساتها. وتيار آخر فهم حقيقة الدور البريطاني المعادي في فلسطين، وأدرك الارتباط العُضوي بين بريطانيا والمشروع الصهيوني، ولاحظ الفارق الكبير بين الوعود التي قطعها المفاوض البريطاني للعرب، والترتيبات الفعلية التي كانت بريطانيا تُعدُّها أو أعدتها لدفع مصير البلدان العربية في اتجاه يتناقض مع الاتجاه إلى الوحدة والاستقلال الذي رسمته الوعود.ووجد هذا الفريق أن القوات البريطانية التي دخلت البلاد مُحررة واستُقبلت بالتَرْحيب، لم تلبث أن تحولت إلى سلطة احتلال رسمي حاضنة للمشروع الصهيوني(4).

وانعكست مواقف العرب الفلسطينيين من بريطانيا سلبًا أم إيجابًا على مواقفهم من مؤسسات الحكم الذاتي التي اقترحتها بريطانيا في فلسطين في الفترة من (1920-1935م) مُمَثَّلة بالمجالس الاستشارية والتشريعية والوكالة العربية.

---

[1] -السكاكيني ، **يوميات** ، ص 276

[2] - انظر: الكيالي، **موسوعة**. ج6، ، ص 92.

[3] - دروزة، **القضية**، ج1، ص25

[4] - حوراني، **جذور** ، ص34

المبحث الثاني: مواقف الفلسطينيين من المجالس الاستشارية في فلسطين (1920-1923م).

فرضت المادة الثانية[1] من صك الانتداب البريطاني على فلسطين على بريطانيا واجبين[2]:أحدهما لصالح اليهود، وتَمثّل بتسهيل إنشاء الوطن القومي اليهودي، والآخر: لصالح العرب وتَمثّل بترقية مؤسّسات الحُكم الذاتي في فلسطين؛ "أي ترقية الحكومة النيابية على الأُسس الديمقراطية القائمة في البلاد؛ لأن المبدأ الأساسي الذي ينْطوي عليه نظام الانتداب أن الانتدابات بمثابة أمانات ينتهي أجلها عندما يُصبْح سكان البلد المُنْتَدَب عليها قادرين على حُكم أنفسهم"[3].

ومن هذا المنطلق بادرت السلطات البريطانية في فلسطين ممثلة بالمندوب السامي هربرت صموئيل إلى الإعلان في بيان ألقاه في تموز 1920م حول الخطوط العامة لسياسته عن نيته تشكيل مجلس استشاري برئاسته[4] "قليل الأعضاء، يتألف في معظمه من موظفين حكوميين، بالإضافة لعشرة أعضاء غير حكوميين يتم اختيارهم من بين طوائف السكان المختلفة". ويتمتع المجلس بحق مناقشة مشروعات القوانين المهمة، ومن ضمنها ميزانية الحكومة السنوية.وجعل صموئيل من حق الأعضاء غير الموظفين(المُعيَّنين)عَرْض الأمور التي يرغبون فيها. واعتبر المجلس خطوة أولى على طريق الحكم الذاتي[5][6].

---

[1] - انظر نص صك الانتداب على فلسطين في: م ،ت ،ف، **وثائق فلسطين** ، ص 105-112./ أيوب، سمير.(1984م). **وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني**.ط1،ج2، **(مرحلة زرع المؤامرة)**، ط1، بيروت، صامد للطباعة والنشر والتوزيع،ج2،ص91-102، وسيشار إليه: أيوب ، وثائق.

[2] - Co 733, 82 February 12, Memorandum by The Middle East Department, Colonial Office.

[3] - **تقرير اللجنة الملكية لفلسطين**.(1937م). مكتب الطباعة والقرطاسية، القدس، ص467-468.وسيشار إليه : تقرير اللجنة الملكية

[4] - Co 733, 82, February 12, Memorandum by The Middle East Department, Colonial Office.

[5] - أنظر:الكيالي، **موسوعة**،ج2،ص563-564.

[6] - The Palestine Weekly, Jerusalem, Vol 1, No. 30, July 9, 1920, PP. 386-387

وكانت تلك هي المرة الأولى منذ الاحتلال البريطاني التي يُدْعى فيها العرب للمشاركة في هيئات الحكم على ضآلة صلاحياتها. وجاءت دعوتهم في وقت كانوا ما يزالوا يأملون بالحصول على الاستقلال ، وليس المشاركة في مجلس استشاري([1]).

وفي تشرين أول عام 1920م تم تشكيل المجلس الاستشاري الأول، وقد ضم أحد عشر عضوًا حكوميًا(رسميًا) بما فيهم المندوب السامي، وعشرة أعضاء غير حكوميين برئاسة المندوب السامي([2])،وكانوا مُوزعين على النحو الآتي: أربعة مسلمين، وثلاثة مسيحيين، وثلاثة يهود([3]).

وشكل المجلس الاستشاري الامتحان الأول لعرب فلسطين في ظل الإدارة البريطانية الجديدة التي اعتبرت المجلس خطوة على طريق الحكم الذاتي. فما هو موقف عرب فلسطين من هذا المجلس؟.

عارضت الحركة الوطنية الفلسطينية المجلس الاستشاري الأول،"فالفلسطينيون بحاجة إلى مجلس مُنْتَخب لا مُعيَّن؛ لأنهم أكفاء لذلك". وهناك شك في نوايا الحكومة البريطانية من وراء إقامة المجلس،" فهي تسعى لجعل اليهود أغلبية في فلسطين، ومن ثم تَمْنح السكان حق الانتخاب"([4])؛ أي أن الفلسطينيون ربطوا معارضتهم للمجلس بمعارضتهم للمشروع الصهيوني وتخوفهم منه وليس لارتباطه المباشر بالإدارة البريطانية.

وانتقدت صحيفة فلسطين عمل المجلس الاستشاري التي تُفرض عليه القوانين من قبل المُستشار القضائي لحكومة فلسطين نورمان بنتويتش

---

[1] - حوراني ، **جذور** ، ص 161

[2]- Great Britain (C.O.), **Report on Palestine Administration (July, 1920 - December 1921)** . Printed and published by His Majesty's Stationery office, London, 1922, P. 47

[3]- Abcarius, Micheal,(1940). **Palestine Through the Fog of Propaganda**, Hutchinson and Co. Ltd., London, New York, P. 72

وسيشار إليه : Abcarius, Palestine

[4] - الكرمل، حيفا، العدد 671، 2 تشرين ثاني 1920م، ص1 ص2.

(Norman Bentwich)([1]) فلا تجد من يصدها. ورأت وجوب استقالة الأعضاء العرب من المجلس؛ لأن الحكومة تتخذ وجودهم"حُجّة على اعترافهم بما يجري فيه"([2]).

ورأت الجمعية الإسلامية المسيحية في حيفا في برقيتها إلى المندوب السامي البريطاني أن المجلس بصورته الحالية لا يُمثّل الشعب، ولا يُجسّد حقيقة رغبة الفلسطينيين بالحُكم الوطني، والمجلس التشريعي المنتخب([3]).

وتجسّد الموقف الفلسطيني الرافض لسياسة الحكومة بتعيين مجالس استشارية في التقرير الذي رفعه المؤتمر الفلسطيني العربي الثالث([4]) المُرسَل إلى المندوب السامي في 18 كانون أول1920م، وتضمن انتقادًا للحكومة" لتأليفها مجلسًا استشاريًا عينته تعيينًا لتوهم أن في فلسطين مجلسًا تشريعيًا يُمثّل الأهالي"([5]). ورأت أن هذا

---

[1] - انظر:

Norman Bentwich
http://en.wikipedia.org/wiki/Norman_Bentwich

[2] - فلسطين، يافا، العدد 441-74، 17 كانون أول1921م، ص1./ للمزيد انظر: السفري، **فلسطين العربية** ، ص 54

[3] - انظر برقية الجمعية الإسلامية المسيحية في حيفا إلى المندوب السامي البريطاني في: الكرمل، حيفا، العدد 678، 9 كانون أول 1920م، ص3.في :حلاق، حسان.(1998م). **فلسطين في المؤتمرات العربية والدولية(وثائق ومراسلات تنشر للمرة الأولى)**، ط1، عمان، منشورات روائع مجدلاوي، ص244-245، وسيشار إليه: حلاق، فلسطين.

[4] - أنظر: محاضر جلسات المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث/1920/12/13م في : فرات ،**مجموعة وثائق وشهادات**، ص 45-49/.أنظر :دروزة،محمد عزة(1993).**مذكرات(سجل حافل لمسيرة الحركة العربية والقضية الفلسطينية خلال قرن من الزمن 1887م-1984م)**.ط1، بيروت، دار التراث الإسلامي ، مجلد 1، ص 498، وسيشار إليه: دروزة ، مذكرات./الحوت ، بيان.(1984م).**وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية 1918-1939م(من أوراق أكرم زعيتر)**.أعدتها للنشر بيان نويهض الحوت.ط2،بيروت،مؤسسة الدراسات الفلسطينية،ص42، وسيشار إليه: الحوت،وثائق.

[5] -أنظر:تقرير المؤتمر الفلسطيني العربي الثالث المرسل إلى المندوب السامي/حيفا/1920/12/18في: الكيالي،عبد الوهاب.(1968م).**وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية(1918-1939م)**،جمع وتصنيف: عبد الوهاب الكيالي، ط1، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص16-17، وسيشار إليه: الكيالي،تاريخ/. زقوت، ناهض.(2003م). **وثائق القضية الفلسطينية**. ط1،(غزة-فلسطين).منشورات المركز القومي للدراسات والتوثيق،ج1، ص191-192، وسيشار إليه: زقوت، **وثائق**./انظر: الحوت،**وثائق**،ص 42-58

الشكل من الإدارة مرفوض؛ لأنه يساعد الحكومة على سن القوانين بنفسها ، ويدعم المشروع الصهيوني من خلال تسهيل الهجرة اليهودية، وانتقال الأراضي لليهود، والاعتراف بلغتهم لغة رسمية. والحل في نظر المؤتمر يكمُن في حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي يَنْتخب أعضاءَه الشعب المتكلم باللغة العربية القاطن في فلسطين حتى أول الحرب"([1])([2]).

ويظهر أن التيار الفلسطيني الرافض للمجلس الاستشاري الأول، انطلق من فرضية أن هذا المجلس مُرتبط بالسياسية البريطانية المُكرسة لخدمة المشروع الصهيوني، وبالصهيونية ومشروعها الرامي للاستحواذ على فلسطين، ولن يكون بإمكان العرب وقف الهجرة أو انتقال الأراضي أو أي أساس من أُسس المشروع الصهيوني، وبالتالي لن يتم وقف تطور المجتمع اليهودي في فلسطين.

وهناك أسباب أخرى لرفض المجلس منها أن الأعضاء العرب فيه لا يُنظر إليهم كممثلين للشعب العربي الفلسطيني، كما أن الأعضاء اليهود فيه لا علاقة لهم بفلسطين، فالفلسطينيون لا يُقّرون بمن دخل فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى من اليهود. لكنهم على استعداد لاستبدال المجلس بحكومة، ومجلس مُنتَخَب يُمثّل فيه سكان البلاد من عرب ويهود ممن سكنوا فلسطين قبل الحرب"([3]).

ولا يُفهم مما سبق رفض فلسطيني مطلق للمجلس الاستشاري الأول، فقد قبلت فئة منهم العضوية فيه وعدَّتها خدمة للقضية الوطنية.ومن هؤلاء:إسماعيل الحسيني(مسلم)عن القدس،وسليمان عبد الرزاق طوقان(مسلم)عن نابلس،والشيخ فريح أبو مدين(مسلم)عن

---

[1] - أنظر: تقرير المؤتمر الفلسطيني العربي الثالث المرسل إلى المندوب السامي /حيفا/1920/12/18 م في الكيالي ، **وثائق** ، ص16-17./ حلاق، **فلسطين في المؤتمرات العربية والدولية**،ص 244-245

[2] - مذكرة الوفد العربي الفلسطيني الأول إلى الحكومة البريطانية حول المطالب الوطنية لعرب فلسطين بتاريخ 1921/8/12م في: أيوب، سمير.(1984م).**وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني:(مرحلة زرع المؤامرة)**، ط1، بيروت، صامد للطباعة والنشر والتوزيع، ج2،ص 27-28،وسيشار إليه:أيوب، وثائق

[3] -أنظر:تقرير المؤتمر الفلسطيني العربي الثالث المرسل إلى المندوب السامي/حيفا/1920/12/18م في الكيالي ، **وثائق** ، ص16-17./ حلاق، **فلسطين في المؤتمرات العربية والدولية**،ص 244-245

بئر السبع ،والشيخ عبد الحي الخطيب(مسلم)عن الخليل،وميخائيل بيروتي(مسيحي)عن يافا،وسليمان ناصيف(مسيحي)عن حيفا،والدكتور حبيب سالم(مسيحي)عن حيفا(1)(2).

لكن مشاركة هؤلاء لم تمنح المجلس شرعية في الشارع الفلسطيني ، واستمر النظر إليه كمُؤسّسة بعيدة عن التصور الفلسطيني، مما دفع الإدارة البريطانية في فلسطين إلى التفكير باستبداله بمجلس مُنْتَخب. وفي آب عام 1921م استدعى صموئيل ستة وأربعين من الوجهاء العرب([3]) لبحث شكل المجلس الجديد.لكن الوجهاء العرب رفضوا الفكرة الجديدة، وتجسَّد الرفض أيضًا في قرار الجمعية الإسلامية المسيحية في حيفا([4]).لكن ذلك لم يُقنع الحكومة بطَي صفحة المجالس الاستشارية ، فقد جَدَّدت طروحاتها بهذا الشأن في التاسع والعشرين من أيّار لعام 1922م بذريعة أنها مُتمسّكة بترقية مؤسّسات الحُكْم الذاتي في فلسطين ،وخوَّلت المندوب السامي العمل باستشارة مجلس استشاري جديد من ثمانية أعضاء مسلمين، وعُضْوين مسيحييْن، وعُضويْن يهوديْن([5]).

وكانت السلطات البريطانية قد ضَمنت مشاركة عارف الدجاني(القدس)(6)،وإسماعيل الحسيني(القدس)،وراغب النشاشيبي(القدس)،وعبد الفتاح السعدي(عكّا)،وأمين عبد الهادي(حيفا)،ومحمود أبو خضرا(غزة)،وفريح أبو مدين(بئر السبع)،وسليمان طوقان(نابلس)،وسليمان ناصيف(حيفا)، وأنطوان جلاّد (يافا)(7).وكان من ضمن هؤلاء

---

[1]- Great Britain (C.O.), **Report on Palestine Administration (July 1920 - December 1921)**, P. 47

[2] - Abcarius, **Palestine** P. 72

[3] - أنظر: الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية**، ص 166.

[4] - المرجع نفسه، ص 166/ أنظر: فلسطين، يافا، العدد 407-36، 20 آب 1921م، ص2.

[5] - فلسطين، يافا، العدد 583-25، 1 حزيران 1923م، ص1./ دروزة ، **مذكرات**، م1،ص564

[6] - كان مُعارضًا للمجلس الاستشاري الأول/ انظر: فلسطين، يافا، العدد 583-25، 1 حزيران 1923م، ص1. / أنظر:

The Palestine Weekly, Jerusalem, Vol. IV, No. 20, June 1, 1923, P. 360.

[7] - فلسطين، يافا، العدد 583-25، 1 حزيران 1923م، ص1./ دروزة، محمد عزة.(1993). **مذكرات محمد عزة دروزة (1887 -1984)**. ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي. م1،ص564. وسيشار إليه: دروزة، مذكرات./ أنظر :

The Palestine Weekly, Jerusalem, Vol. IV, No. 20, June 1, 1923, P. 360.

السفري، **فلسطين**،ص5

أربعة من أعضاء المجلس الاستشاري الأول، وأربعة من رؤساء البلديات المُعيَّنين،والتاسع عضو لجنة رسمية ،والعاشر من طبقة جديدة([1]).

وفي مقابل الفئات التي شاركت في المجلس، وقفت اللجنة التنفيذية العربية موقف معارض؛ لأنها لا "تستطيع أن تُوفّق بين نية الحكومة ترقية مُؤسّسات الحُكْم الذاتي، وبين موقفها الرافض لمنح فلسطين ما منحته لشرق الأردن في مجال الحُكْم الذاتي". وتَطلَّعت إلى شكل أوسع من الحُكْم الذاتي. وبررت رفضها للمجلس بأن أعضاءه معينون،وهي لا ترى بحكومة الانتداب حكومة شرعية ولا تقبل بمقترحاتها. وشككت بالدور البريطاني في فلسطين([2]).

وهناك مبررات أخرى دفعت اللجنة التنفيذية إلى رفض المجلس المُقْترح، فبعض أعضائه رؤساء بلديات، ولا يجوز قانونيًا جمع وظيفة عضو في مثل هذا المجلس مع رئاسة البلدية. والمجلس يُمثّل إرادة اليهود لا إرادة العرب، وبالتالي لن يقبلوا بأي قرار يصدر عنه([3])([4]).وهو في نظر الجمعية الإسلامية المسيحية في نابلس"أداة من أدوات تطبيق سياسة الانتداب والوطن القومي اليهودي التي رفضتها الأمة في كل زمان ومكان". وكأن الانتداب بطرحه لمؤسّسات الحُكْم الذاتي ومن ضمنها المجالس الاستشارية هدف إلى خدمة المشروع الصهيوني([5])،وبالتالي لا بد من استقالة الأعضاء العرب في المجلس([6])"ليُثْبتوا للحكومة مرة أخرى ثبات الأمة على مطالبها الأساسية"([7]).وذكّرت صحيفة فلسطين أعضاء المجلس -بعد أن وصفتهم بطبقة التردد والهزيمة- بقول المندوب السامي غداة صدور قرار تَعْيينهم من أن الجميع يَعْلم الغرض الذي ترمي إليه سياسة الحكومة البريطانية في فلسطين فيما يتعلّق باليهود، "فقد

---

[1] - فلسطين، يافا، العدد 584-27، 5 حزيران 1923م، ص1 ص2

[2] - فلسطين، يافا، العدد 584-27، 5 حزيران 1923م، ص1 ص2.

[3] - فلسطين، يافا، العدد 584-27، 5 حزيران 1923م، ص1 ص2

[4] - فلسطين، يافا، العدد 584-27، 5 حزيران 1923م، ص2.

[5] - أنظر: احتجاج الجمعية الإسلامية المسيحية في نابلس على بيان الحكومة بشأن المجلس الاستشاري في : فلسطين، يافا، العدد 584-27، 5 حزيران 1923م، ص2.

[6] - فلسطين، يافا، العدد 584-27، 5 حزيران 1923م، ص2.

[7] - فلسطين، يافا، العدد 584-27، 5 حزيران 1923م، ص2.

كانت ترمي هذه السياسة ولا تزال وستظل ترمي إلى العمل على إيجاد وطن قومي لليهود في فلسطين وإنشائه"([1])([2]).

ونتيجة للضغط الذي تعرض له أعضاء المجلس الاستشاري، قرر سبعة منهم تقديم استقالتهم([3])، واحتجوا برفض الأمة للمجلس، فضلاً عن أن الأعضاء العرب المُعَيَنين لا يُمثلون أحدًا بعكس الأعضاء اليهود المُمَثلين لمجتمعهم([4]).

وكانت هذه الاستقالات إلى جانب إصرار الهيئات الفلسطينية الرسمية على رفضه سببًا رئيسًا لإجهاض فكرة هذا المجلس. واستحقت هذه الخطوة شُكْر المؤتمر العربي الفلسطيني السادس([5])، ودعوة المُسْتَقيلين للمشاركة في أعمال المؤتمر([6])([7]).

ولم تكن السلطات البريطانية راضية عن هذه الاستقالات ، فلجأت إلى المراوغة في تعاملها مع أعضاء المجلس الاستشاري المُسْتَقيلين، ودعتهم للاجتماع مُدَّعيةً أنها لا تعتبرهم مُمَثلين للأمة، وأنهم يُشكِلون فقط مجلسًا استشاريًا على غرار المجلس الاستشاري الأول، ووعدت بالأخذ بآرائهم([8]).

وأثارت هذه الدعوة انقسامًا بين الأعضاء العرب، حيث رفضها إسماعيل الحسيني،وعبد الرزاق طوقان،وأنطوان جلاّد، وأمين عبد الهادي، وقبل بها عارف الدجاني، وراغب النشاشيبي، وعبد الفتاح السعدي، ومحمود أبو خضرا، وفريح أبو مدين، وسليمان ناصيف([9]).

---

[1] - فلسطين، يافا، العدد 583-25، 1 حزيران 1923م، ص1.

[2] - فلسطين، يافا، العدد 586-28، 12 حزيران 1923م، ص1./ دروزة ، **مذكرات**، م1،ص564

[3] - أنظر: فلسطين، يافا، العدد 587-25، 15 حزيران 1923م، ص1.

[4] - خله، **فلسطين** ، ص 186./ السفري، **فلسطين العربية** ، ص 87.

[5] - انظر، محافظة ، **الفكر السياسي** ص 219

[6] - انظر:مقررات المؤتمر العربي الفلسطيني السادس 1923م في: الكرمل، حيفا، العدد 910، 23 حزيران 1923م، ص2 ص3./أيوب،**وثائق أساسية**،ج2،ص150-152

[7] -للمزيد حول ردود الفعل على الاستقالة. أنظر: فلسطين، يافا، العدد 587-29، 15 حزيران 1923م، ص1

[8] - فلسطين، يافا، العدد 599-41، 31 تموز 1923م، ص1

[9] - الكرمل، حيفا، العدد 932، 4 آب 1923م، ص1.

وبرر هؤلاء مشاركتهم في المجلس بأنها خطوة احترازية لمنع الحكومة من القيام ببعض الأعمال التي قد توقع الظلم على العرب في فلسطين[1]، وأن روح الوطنية هي التي اضطرتهم للمشاركة في المجلس الاستشاري، وأنه ليس لهم صفة تمثيلية، وأنهم كباقي الموظفين الوطنيين الذين يعملون في الدوائر البريطانية[2]،ومشاركتهم لا تُلْحق الضَرَر بالقضية الوطنية[3].لكن اللجنة التنفيذية العربية رفضت هذه الحُجَج، واعتبرت المجلس الجديد في غاية الخطورة ،وهدفه إضفاء الشرعية على الحُكْم البريطاني في فلسطين[4].

وعَكَس بيان الوفد الفلسطيني إلى الأمة الانجليزية الرفض الفلسطيني للمجلس، فالفلسطينيون لن يقبلوا بأي مشروع لا يتفق مع حقوقهم ومصالحهم التي تعهدت لهم بها بريطانيا، والمجلس الاستشاري -برأي الوفد- ليس الحل الأمثل للمُشكلة، والحل يكمن بحكومة برلمانية نيابية[5].

وتَعرَّض أعضاء المجلس الجديد لحملة من التشهير، واتُهموا بالسمسرة والجاسوسية لليهود[6]. ووصفتهم صحيفتا فلسطين، والكرمل "بالتردد والهزيمة والانتهازية"[7].

وبالرغم من هذه الحملة فقد بقي في المجلس :راغب النشاشيبي، وعبد الفتاح السعدي، وعارف الدجاني، وسليمان ناصيف، وفريح أبو مدين[8]. لكن مشاركة هؤلاء لم تكن

---

[1] - فلسطين، يافا، العدد 599-41، 31 تموز 1923م، ص1. /الكرمل، حيفا، العدد 932، 4 آب 1923م، ص1.

[2] - الكرمل، حيفا، العدد 933، 8 آب 1923م، ص1.

[3] - أنظر ما قاله عضو المجلس الاستشاري(عبد الفتاح السعدي) في هذا المجال./ الكرمل، حيفا، العدد 933، 8 آب 1923م، ص1.

[4] - فلسطين، يافا، العدد 597، 20 تموز 1923م، ص1

[5] - بيان الوفد الفلسطيني في لندن إلى الرأي العام البريطاني حول الحالة في فلسطين./الكيالي ، **وثائق** ، ص 75-77.

[6] - Co 733, 82, February 12, 1924, (Memorandum by the Middle East Department)

[7] - فلسطين، يافا، العدد 586-28، 12 حزيران 1923م، ص1./الكرمل، حيفا، العدد 932، 4 آب 1923م، ص1

[8] - الكرمل، حيفا، العدد 933، 8 آب 1923م، ص2./ فلسطين، يافا، العدد 603-45، 14 أيار 1923م،ص1

كافية لإضفاء الشرعية على المجلس([1])،فقامت السلطات البريطانية بإنهاء أعماله([2]) في شباط 1923م([3]).

المبحث الثالث:مواقف الفلسطينيين من مشروع الوكالة العربية عام 1923م

نصت المادة الرابعة من صك الانتداب البريطاني على فلسطين على الاعتراف" بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لإسداء المشورة إلى إدارة فلسطين، والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ،وغير ذلك من الأمور التي قد تُؤثّر في إنشاء الوطن القومي اليهودي، ومصالح السكان اليهود في فلسطين، ولتُساعد وتَشْتَرك في إنشاء الوطن القومي اليهودي، ورعاية مصالح السكان اليهود في فلسطين، ولتُساعد وتَشْترك في ترقية البلاد على أن يكون ذلك خاضعًا دائمًا لمراقبة الإدارة..."([4])

وبينما أدركت الحكومة أن لديها في الوكالة اليهودية هيئة ممثلة تَستّطيع أن تُسْدي لها المشورة وتتعاون معها في المسائل المُتعلّقة بتأسيس الوطن القومي اليهودي، أدركت في المقابل أن ليس لديها هيئة عربية موازية للوكالة اليهودية تستطيع استشارتها فيما يتعلق بالناحية الأخرى من صك الانتداب المُتعلّقة بالعرب([5]).

لذا سعت الحكومة البريطانية في سنة 1923م لتأليف وكالة عربية([6])يكون لها الوضع نفسه الممنوح للوكالة اليهودية،والاعتراف بها كهيئة عامة تُقدّم النصح للإدارة

---

[1] - فلسطين، يافا، العدد 618، 5 تشرين أول 1923م، ص1.

[2]- Royal Institute of International Affairs, **Great Britain and Palestine**, P. 41

[3]- Great Britain (C.O.), **Report on Palestine Administration for the Year 1923**, Printed and Published by His Majesty's Stationery Office, London, 1924, P 1

وسيشار إليه:

: Great Britain (C.O.), **Report on Palestine Administration for the Year** 1923

[4] - أنظر نص صك الانتداب على فلسطين في: جامعة الدول العربية(الإدارة العامة لشؤون فلسطين). (1957م).**الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين**،ط 1،القاهرة ، ج1، ص128-139، وسيشار إليه: جامعة الدول العربية ، الوثائق الرئيسية .

[5] - **تقرير اللجنة الملكية**، ص 239./ أنظر: الحوت ، **وثائق** ، ص 93

[6] - Stoyanovsky, J.(1928). **The Mandate for Palestine : A Contribution to the Theory and Notice of International Mandate**, Longman's Green, London, P, 97

وسيشار إليه Stoyanovsky, The Mandate for Palestine

وتتعاون معها في الأمور الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الأمور التي قد تُؤثّر على مصالح السكان غير اليهود، وتُساعد في تنمية البلاد على أن تكون تحت مراقبة الإدارة. أما فيما يَتعلّق بالهجرة، فيكون للوكالة الحق بالاستشارة لضمان عدم المساس بمصالح وحقوق فئات السكان غير اليهود، ويُؤْخذ رأيها في الأمور المُتعلّقة بالأشغال العامة([1]).

وقَدَّمت الحكومة البريطانية عرض الوكالة العربية إلى مجموعة من الشخصيات العربية الفلسطينية([2]) اجتمع بهم المندوب السامي في دار الحكومة في القدس في 11 تشرين الأول عام 1923م. وقَدَمه مقرونًا بتأكيد الحكومة التزامها التام بصك الانتداب ووعد بلفور ، ورغبتها في عمل ما يُجسّد المساواة بين فريقي السكان في فلسطين([3]).

وأكد صموئيل أن الوكالة العربية ستَختص بالوظائف نفسها التي تقوم بها الوكالة اليهودية وفقًا للمادة الرابعة من صك الانتداب، ويكون لها فيما يتعلّق بالأشغال العامة مركزًا مماثلاً لمركز الوكالة اليهودية بموجب المادة الحادية عشرة([4]) من صك الانتداب،وتشترك في استيفاء الوظائف المُتعلّقة بمراقبة الهجرة التي كان يُنْوى استيفاءها بموجب المادة الرابعة والثمانين([5]).وسيتم الحصول على موافقة جمعية الأمم ليكون للوكالة مركزًا مساويًا للوكالة اليهودية([6]).

أنظر: **تاريخ فلسطين السياسي تحت الإدارة البريطانية.(المذكرة التي قدمتها الحكومة البريطانية سنة 1947 إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين)**. ترجمة فاضل الجمالي، بغداد، مطبعة الرابطة ، ص13، وسيشار إليه: تاريخ فلسطين.

[1] - Great Britain (C.O.), **Proposed Formation of an Arab Agency (Correspondence with the High Commissioner for Palestine),** Presented to Parliament by Command of His Majesty, November, 1923, Published by His Majesty's Stationery office, ,London,P.5

وسيشار إليه Great Britain (C.O.), Proposed Formation of an Arab Agency

أنظر:نص المراسلات بين وزير المستعمرات والمندوب السامي /تشرين الثاني ص1923م في :الحوت، **وثائق**، ص 309-313

[2] - أنظر : الحوت ، **وثائق** ، ص 63

[3] - فلسطين،يافا، العدد 621-63، 16 تشرين أول 1923م، ص1./السفري،**فلسطين**،ص80

[4] - / أنظر: جامعة الدول العربية، **الوثائق الرئيسية**، م1، ص132-133.

[5] - / أنظر: فلسطين، يافا، العدد 523-63، 17 تشرين أول 1922م، ص4.

[6] - فلسطين، يافا، العدد 621-63، 16 تشرين أول 1923م، ص1./ أنظر :

Great Britain (CO), **Proposed Formation of an Arab Agency**, P. 5

وبالرغم من أن الوكالة العربية هي موضوع خاص بعرب فلسطين، إلاّ أن الحكومة البريطانية استشارت المنظمة الصهيونية العالمية، وأكدت لها أن هذه الوكالة لن تُشَكَّل إلاّ إذا وافق العرب واليهود عليها([1]).

وعلى خلاف مواقف الفلسطينيين من المجالس الاستشارية- التي اتسمت بقبول البعض ورفض البعض الآخر-فقد سيطر الرفض على موقفهم من الوكالة العربية، وهذا ما ذكره موسى كاظم الحسيني([2]) بالنيابة عن الحضور "من أنهم اجمعوا الرأي على رفض الوكالة العربية؛ لأنها لا تفي برغبات الفلسطينيين. وهم -برأيه- لم يعترفوا مُطلقًا بالوكالة اليهودية، ولا يرغبون بتشكيل وكالة على غرارها([3])([4]).

وانطلق الرفض من معارضة الفلسطينيين لفكرة تمسُّك الحكومة البريطانية بنصوص صك الانتداب ووعد بلفور([5])، فهاتان قضيَّتان يرفُضهما الفلسطينيون؛ لأنهم أصلاً يرفضون صك الانتداب، ووعد بلفور،والسياسية البريطانية. ورفض الأصل بنظرهم يوجب رفض الفرع([6]). والعرب هم أصحاب البلاد، واليهود أجانب عن البلاد، فكيف تتم مساواتهم بالعرب؛ أي أن أي مشروع يَفْرض مساواة العرب(الأغلبية) وأصحاب البلاد الشرعيين باليهود(الأقلية) والغرباء عن البلاد مرفوض بالكامل. ولن يقبل العرب في فلسطين بوكالة تجعل"أصحاب البلاد في مستوى واحد مع اليهود، فضلاً عن أن اسم الوكالة يجعلهم يشعرون أنهم غرباء في بلادهم"([7])،ومصيرها متوقف على مفاوضة

أنظر: نص المراسلات بين وزير المستعمرات والمندوب السامي/ الحوت ، **وثائق**، ص 309-313

[1] - Weizmann , **Trial and Error** , PP. 402-403

[2] - انظر:**الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام، م4، ص392-393.

[3] -الحوت، **وثائق**،ص313

[4] - أنظر: -**تقرير اللجنة الملكية** ،ص 75-76/ أنظر : نص المراسلات بين وزير المستعمرات والمندوب السامي / الحوت ، **وثائق**، ص 309-313

[5] - راجع بهذا الشأن ما كتبه :

Stein,Leonard.(1923).**the promlem of self-covernment in**: Simon,Leon &Stein,Leonard, **Awaking Palestine**.John Murray,Albemarle street,W.,London, p232

وسيشار إليه : Stein , the problem of self-government

[6] - انظر رد اللجنة التنفيذية العربية على عرض المندوب السامي بتشكيل وكالة عربية على غرار الوكالة اليهودية في فلسطين/1923م في:أيوب،**وثائق أساسية**،ج1،ص156-157/.أنظر:فرات،**مجموعة وثائق وشهادات**،ص96-98/ الكيالي ، **وثائق** ،ص78-79.

[7] -المرجع نفسه ، ص 158-159

عصبة الأمم ليكون لها صفة رسمية كالوكالة اليهودية. وكيف يقبل عرب فلسطين بها بعد أن رفضوا مقترحات سابقة منحتهم صلاحيات أوسع من مشروع الوكالة العربية. والعرب لم يطلبوا منحهم وكالة على غرار الوكالة اليهودية، واحتجاجهم كان على وجود الوكالة اليهودية باعتبارها أداة من أدوات الوطن القومي اليهودي، وليس لأن العرب لا وكالة لهم([1]).

واعتبرت صحيفة فلسطين الوكالة خطوة إلى الوراء؛ لأن المجلس التشريعي الذي عرضته الحكومة ورفضته الأمة لاستناده إلى الدستور كان أهم من الوكالة العربية المقترحة([2]).ورأت أن لا قيمة لها، وأنها حُجَّة للحكومة" تَبْني عليها إدعاءها لدى العالم بأنها قد أرضت الوطنيين في فلسطين، وحققت رغبتهم في اشتراكهم في إدارة البلاد"([3]).

وقد انتقدت صحيفة(Palestine Weekly) اليهودية موقف اللّجنة التنفيذية العربية([4])، واتهمت أعضائها بالحرص على مصالحهم الشخصية. وحَمَّلت الصحيفة العرب مسؤولية فشل مؤسّسات الحُكْم الذاتي([5]).

وفي أعقاب رفض العرب في فلسطين لمشروع الوكالة العربية، أخبر وزير المستعمرات البريطاني ديفونشاير(Devonshire) المندوب السامي صموئيل عدم استعداد الحكومة البريطانية لتقديم مقترحات جديدة لتأمين تعاون العرب. وطلب من صموئيل إدارة فلسطين من خلال مجلس استشاري يضم موظفين بريطانيين فقط([6]).وقام صموئيل بتشكيل هذا المجلس، وضم مدير الزراعة، ومدير التجارة، والصناعة، ومدير التعليم، ومدير الصحة، ومدير الأشغال العامة، ومدير البوليس

---

[1] - المرجع نفسه ، ص159

[2] - فلسطين، يافا، العدد 621-63، 16 تشرين أول 1923م، ص1 ص2.

[3] - فلسطين، يافا، العدد 631-73، 26 تشرين ثاني 1923م، ص1

[4] - نقلاً عن : فلسطين، يافا، العدد 631-73، 2 تشرين ثاني 1923م، ص1.

[5]- The Palestine Weekly, Jerusalem, Vol. V, No. 49, December 7, 1923, P. 265

[6] - Co, 733, 82, February 12, 1924, (Memorandum by Middle East Department, Colonial Office)

والسجون، ومدير المالية، والوكيل العام، والسكرتير العام، وحاكم القدس، وحاكم يافا([1]).

المبحث الرابع : مواقف الفلسطينيين من المجالس التشريعية(1922-1935م).

أشارت الحكومة البريطانية في بيان لها -في حزيران عام 1922م وقبيل إقرار عصبة الأمم لصك الانتداب على فلسطين- إلى نية الحكومة البريطانية تَجْسيد فكرة الحُكْم الذاتي بتشكيل مجلس تشريعي في فلسطين على أن يُشَكَّل من أعضائه لجنة لمباحثة الإدارة البريطانية بشأن الهجرة اليهودية إلى فلسطين([2]).

وتعزّز هذا التوجه في دستور فلسطين الذي أصدرته الحكومة البريطانية في آب عام 1922م([3]). وبيَّن الدستور تركيبة المجلس، وصلاحياته ،وعلاقة المندوب السامي به([4]).

وفي آب 1922م أصدرت الحكومة قانون انتخابات المجلس التشريعي، وتضمن تحديد أصحاب الحق بالجنسية الفلسطينية، وأصحاب حق الاقتراع، وأصحاب الحق في الترشُّح لعضوية المجلس ، وكيفية إجراء الانتخابات([5]).

---

[1] - The Palestine Weekly, Jerusalem, Vol. V, No. 49, December 7, 1923, P. 455

[2]- Co 733, 82 June 1922, (Telegram from Secretary for Colonies to the Officer Administration of the Government of Palestine)

أنظر : نص الكتاب الأبيض الذي أصدره وزير المستعمرات"مستر تشرشل في يوليو سنة 1922م"في /أيوب،**وثائق**،ج2،ص130-135/دروزة، **مذكرات**،م1،ص564/ أنظر: بويصير، صالح.(2001م).**جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن**.ط2، منشورات وزارة الثقافة الفلسطينية، رام الله – فلسطين ،ص 135-144 ،وسيشار إليه: بويصير ، جهاد

[3] - فلسطين، يافا، العدد 514-55، 19 أيلول 1922م، ص3.

[4] - أنظر نص مرسوم دستور فلسطين في أيوب ، **وثائق** ، ج2 ، 138-146/.فلسطين، يافا، العدد 514-55، 19 أيلول 1922م، ص3./ بويصير ، **جهاد شعب فلسطين**،ص 135-144/أنظر :

Great Britain (C.O.). **the Palestine Order in Council**, (Statutory Rules and Orders, 1922, No. 1282.

وسيشار إليه : Great Britain(C.O.), The Palestine Order in Council

[5] - فلسطين، يافا، العدد 526-67، 31 تشرين أول 1922م، ص1. / أنظر:

Great Britain (C.O.). **Palestine Papers Relating to Elections for the Palestine Legislative Council**, 1923, Presented to Parliament by Command of His Majesty, June 1923

رفض الفلسطينيون في المؤتمر العربي الفلسطيني الخامس([1]) الذي عُقد في نابلس في 20 آب 1922م دستور فلسطين، والمجلس التشريعي معًا([2]). وربطت اللجنة التنفيذية العربية بين المجلس وكلاً من وعد بلفور وصك الانتداب؛ لأنهما" قضيتان أجْمعت الأمة في فلسطين على رفضهما". ورأت أن من مقتضيات رفض الأصل أن تُرفض الفروع لذلك الأصل، "فالاشتراك في تلك الانتخابات إنما هو قبول ظاهر محسوس للانتداب، ولتصريح بلفور الذي يقضي بجعل البلاد المقدسة وطنًا قوميًا لليهود"(3).

واقترن رفض اللجنة التنفيذية ببيانها لنقاط الاحتجاج، وكأنها تود القول إن معالجة هذه القضايا يُمْكن أن يدفعها إلى تغيير موقفها. فليس للمجلس أي سلطة تنفيذية مطلقًا، ويتوقف تنفيذ قراراته على إرادة المندوب السامي الذي عُهد إليه بتطبيق تصريح بلفور، وأغلبية أعضائه من البريطانيين والصهيونيين-وهم يُساندون فكرة الوطن القومي اليهودي في فلسطين- ولن يكون للمجلس صلاحية وقف الهجرة اليهودية التي "ستَلْتهم فلسطين، وتقضي على سكانها من الوجهة الاقتصادية والقومية"([4])،والمعارضة للمجلس برأي اللجنة التنفيذية تكون بمقاطعة الشعب لانتخابات المجلس" بسكون وهدوء ومراعاة للقوانين والأنظمة المدنية"([5]).

وذكر محمد عزة دروزة في مذكراته أن قرار الرفض قد أتخذ بتأثير من الوفد العربي القادم من لندن، والذي سبق وأن أرسله المؤتمر العربي الفلسطيني

---

[1] - انظر:حوراني، **جذور**،ص 135

[2] - الغوري،**فلسطين**،ص69

[3] - بيان اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني الخامس حول مقاطعة انتخابات المجلس التشريعي واستنكار تنفيذ بريطانيا لسياسية الوطن القومي اليهودي/ 1922/9/1في: الكيالي، **وثائق**،ص57-59/فرات،**مجموعة وثائق وشهادات**،ص80-82/ زقوت، **وثائق**،ج1،ص235-236. ويسجل عوني إشارات في مذكراته توحي بأنه لم يكن مقتنعًا بالرفض./ عبد الهادي، عوني.(2002).**مذكرات عوني عبد الهادي**. تقديم وتحقيق خيرية قاسميه.ط1. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 142، وسيشار إليه: عبد الهادي،مذكرات

[4] - بيان اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني الخامس حول مقاطعة انتخابات المجلس التشريعي واستنكار تنفيذ بريطانيا لسياسية الوطن القومي اليهودي/ 1922/9/1 في: الكيالي، **وثائق**، ص 57-59

[5] - المرجع نفسه

الرابع([1]) للدعاية للقضية. وقال" إن الوفد رجع وهو مُقتنع بما سمع من أنصار العرب في مجلس اللوردات والنواب والصحافة من أن العرب إذا أصروا واستمروا على نضالهم ورفضهم وبخاصة إذا قاطعوا انتخابات المجلس التشريعي ،انفتح أمامهم أمل جديد؛ لأن الحكومة البريطانية لا بد وأن تتراجع عن موقفها فتَجْنح إلى مراضاة العرب"(2).

ويتناقض ما ذكره دروزة مع الرسالة التي كتبها ويندهام ديدس(Windham deedes)([3]) وجاء فيها" أنه يبدو أن أعضاء الوفد قد عادوا من لندن موالين جدًا لبريطانيا،فقد كانوا باستثناء توفيق حماد مُعتَدلين ومَعْقولين، وما كانوا ليوافقوا على مقررات المؤتمر الخامس لو لم تدفعَهم إلى ذلك التنظيمات المحلية... ومع أنه كانت تُهيْمن على جو المؤتمر الرغبة في مقاطعة انتخابات المجلس التشريعي المقترح إلا أنه ظهرت دلائل تشير إلى إمكان قيام حزب يُبْدي بالتدريج رغبته في التعاون مع الحكومة وتقديم مرشحين للانتخابات. ولم يكن ظهور هذا الحزب الجديد بدافع من الاعتبارات السياسية وحسب ،بل كان منبثقًا كذلك من العداوات العائلية البالغة الحدة والتي تعود إلى أجيال بعيدة بين آل الحسيني([4]) وآل النشاشيبي"([5])([6]).

ولم تُقْنع مبررات الرفض التي قدمتها اللجنة التنفيذية العربية السكرتير العام لحكومة فلسطين وندهام ديدس، فمشاركة العرب في المجلس برأيه "تُمكّنَهم من المشاركة في سن التشريعات وإدارة البلاد، وصون مصالح العرب الخاصة التي يَخْشون عليها من سياسة الحكومة البريطانية".وفي رأيه أن استمرار رفض العرب لوعد بلفور هو عقبة في سبيل منح فلسطين دستور وافر الصلاحيات.والأفضل لهم التركيز

---

[1] -انظر: الحوت، **القيادات**، ص 151-152. / انظر، دروزة، **القضية**، ج1، ص 38

[2] - دروزة ، **مذكرات**، م1،ص 585.

[3] - انظر:

Ingrams, **Palestine**, p185

[4] - آل الحسيني: /انظر: محافظة، **الفكر السياسي**، ص221.

[5] - آل النشاشيبي: /انظر: المرجع نفسه، ص 222

[6] -الكيالي ،عبد الوهاب(1999م). **تاريخ فلسطين الحديث**.ط11، بيروت ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص168، وسيشار إليه: الكيالي ، تاريخ

على زيادة سلطة الأعضاء المُنْتَخبين في المجلس التشريعي؛ لأن هذا يتفق ورغبة الحكومة في حُكْم فلسطين على أُسُسْ تمثيلية تُرْضي الجميع([1]).

ولم تكن اللجنة التنفيذية مستعدة للصدام والقطيعة مع السلطات البريطانية، فلجأت إلى تحميل الأمة مسؤولية المقاطعة، فاللجنة التنفيذية بدورها جسدت مطالب الأمة التي قررها المؤتمر الفلسطيني الخامس وتَبَنَّته" لئلا يُظن أن ذلك يدل على قبولها بالانتداب والدستور". وثمة قضية أخرى تُبرّر الرفض، فالمجلس بلا سلطة تُمكّنه من الإشراف والمراقبة على السلطة التنفيذية. فكيف يتم التعامل مع شعب له تجربة انتخابية عريقة بهذه الصورة؟([2]).

وربطت الجمعية الإسلامية بين معارضتها للمجلس، والضرر الذي يُلْحقه بمصالح الأمة الأدبية والسياسية والاقتصادية. فليس للمجلس الحق في مناقشة أي أساس يتعلق بصك الانتداب، ولا بهبة الأراضي العمومية وغيرها من المعادن، والمناجم، والمشروعات المالية، والهجرة ،فكُلُّها محصورة بالمندوب السامي. والقوة الحقيقة في المجلس بيَد المندوب السامي ،والأعضاء البريطانيين واليهود، ولا ضمانة للأخذ برأي الأعضاء العرب في القضايا المتعلقة بسياسة الوطن القومي، وصك الانتداب([3]).

وعكست قرارات المؤتمر العربي الفلسطيني السادس(حزيران/1923م) الرفض الفلسطيني للمجلس التشريعي.وكرر الفلسطينيون طرح فكرة الحكومة الوطنية النيابية المستقلة كبديل عن المجلس التشريعي([4]).لكن الحكومة البريطانية ضربت عرض الحائط بموقف الفلسطينيين الرسمي والشعبي من المجلس التشريعي([5])، وطرحت موضوع الإحصاء للتحضير لانتخابات المجلس التشريعي. وكان على

---

[1] - فلسطين، يافا، العدد 531-72، 17 تشرين ثاني 1922م، ص1

[2] - أنظر: رد اللجنة التنفيذية العربية على بيان السكرتير العام للحكومة حول انتخابات المجلس التشريعي 1922/11/17م في:فلسطين، يافا، العدد 531-85، 17 تشرين ثاني 1922م، ص1./أيوب، **وثائق**،ج2،ص 150-152/السفري،**فلسطين**،ص8

[3] - أنظر: رد الجمعية الإسلامية المسيحية بنابلس على بيان السكرتير العام للحكومة حول انتخابات المجلس التشريعي في : فلسطين، يافا، العدد 535-76، 1 كانون أول 1922م، ص1 ص2./الكيالي، **وثائق**، ص 62-65

[4] - قرار المؤتمر العربي الفلسطيني السادس بمقاطعة المجلس التشريعي/ في: الكيالي ، **وثائق** ، ص 68

[5] -فلسطين، يافا، العدد 534-75، 28 تشرين ثاني 1922م، ص1.

الفلسطينيين أن يُحدّدوا موقفهم مجددًا،فهل يُشاركون أم يُقاطعون انسجامًا مع مُقاطعتهم للمجلس التشريعي؟.

لقد تميز الموقف الشعبي الفلسطيني في البداية عن الموقف الرسمي التي تُمثّله اللّجنة التنفيذية، وانحصر بضرورة مقاطعة الإحصاء على قاعدة أن رفض الأصل يَستوجب رفض الفرع([1]).وهذا مُخالف لموقف اللجنة التنفيذية العربية التي اضطُرت تحت التهديد البريطاني بمحاكمة كل من يُحرّض أو يَمْتنع عن المشاركة في الإحصاء([2]) إلى التفريق بين قضية الانتخابات للمجلس، وبين الإحصاء باعتبار الأخيرة قضية إدارية لا علاقة لها بالمجلس. ودعت الفلسطينيين إلى المشاركة في الإحصاء لإثبات أن الأكثرية في فلسطين لهم([3]).

وشجع موقف اللجنة السابق السلطات البريطانية على المضي قدمًا في مشروع المجلس، فأجْرت الإحصاء([4]).وبالرغم من ظهور بوادر المقاطعة، فقد أصبح مؤكدًا أن حكومة فلسطين عازمة على إجراء انتخابات المجلس التشريعي مهما كَثُر عدد المقاطعين لهذه الانتخابات([5]).

وبينما كانت حملة المقاطعة تزداد حدة. كان المندوب السامي صموئيل والعناصر الموالية للحكومة يجدون أنفسهم في موقف مُحْرج. وسعى هؤلاء للحصول على تنازلات من الحكومة لتبرير التعاون معها. وأبدى صموئيل ميلاً لمنح المُعْتَدلين بعض التنازلات كوسيلة لتعزيز نفوذهم وتهدئة خواطر الرأي العام في فلسطين. وكتب صموئيل في 11 شباط إلى ديفونشاير يقول "إنه تلقى عرضًا باسم قطاعات مهمة من العرب أبدت استعدادها للتخلي عن مُعارضة تصريح بلفور، والتقدُّم للتعاون مع الحكومة، وخوض معركة انتخابات المجلس التشريعي إذا تم تحديد العدد السنوي للمهاجرين، وزيادة عدد الأعضاء العرب الذين يُعيّنَهم المندوب السامي في المجلس التشريعي بحيث يجري اختيار العدد الإضافي المطلوب من بين قوائم تُقدّمها للمندوب السامي الهيئات المحلية، وبحيث يُشكّل مجموع عدد الأعضاء العرب المُعيَّنين مضافًا

---

[1] - الكرمل، حيفا، العدد 845، 20 أيلول 1922م، ص3./ الكيالي،**تاريخ**،ص170

[2] - الكرمل، حيفا، العدد 845، 20 أيلول 1922م، ص3.

[3] - فلسطين، يافا، العدد 524- 65، 24 تشرين أول 1922م، ص2.

[4]- Great Britain (C.O.), **Report and General Abstract of the Census of 1922**.

[5] -فلسطين، يافا، العدد 552-93، 6 شباط 1923م، ص2./ دروزة ، **مذكرات**، م1،ص560

إلى الأعضاء الذين يَنْتخبهم الشعب أكثرية أعضاء المجلس، وبقاء الموظفين البريطانيين مُحْتفظين بجوهر السلطة التنفيذية على أن يزداد في المستقبل عدد الفلسطينيين الذين يَشْغلون مناصب إدارية مهمة زيادة كبيرة، وتعيين أمير عربي لفلسطين مع احتفاظ المندوب السامي بسلطاته الحالية([1]).

ومع أن صموئيل اعترض على الشرط الأخير كما أبدي بعض التحفظات الأخرى إلا أنه اقترح مواصلة الحوار في انتظار ورود قرار إيجابي من وزير المستعمرات.غير أن جوابه لم يَكُن مُشجعًا، ولم يكن في الإمكان عمل أي شيء يصلح لتغطية ادعاءات الموالين للحكومة، واعتبر ذلك بمثابة نصر جلي للّجنة التنفيذية على سياسة الحكومة وعلى العناصر الموالية لها والتي تَجَرَّأت على التَرشُح للانتخابات([2]).

وفي المقابل،استمرت اللجنة التنفيذية العربية في خطابها المُعارض للمجلس التشريعي([3])،فحثت على مقاطعة الانتخابات([4])،وشككت في نية الحكومة تمديد فترة الترشيح، واعتبرتها محاولة من الحكومة للعثور على من يَقْدم على الترشُّح والانتخاب، فتُؤلف المجلس التشريعي الذي قاطعته الأمة([5]).

واعتبرت صحيفة فلسطين قيام الحكومة بتمديد فترة الترشيح، دليل على فشل الانتخابات. وردّت الصحيفة على إدعاء الحكومة من أن المُبرّر لهذا التأجيل هو جهل غالبية الشعب بطريقة الانتخاب، فأشارت إلى أن هذه الانتخابات ليست الأولى من نوعها في فلسطين، فقد انتَخَب أهالي فلسطين نواب عنهم في مجلس المبعوثان([6]).

وبالرغم من تمديد فترة الترشيح للانتخابات فإن عدد المُرشَّحين من مسلمين ومسيحيين لم يزد عن مائة وثمانية وأربعين مرشحًا([7]).

---

[1] -الكيالي ، **تاريخ** ، ص 171

[2] - المرجع نفسه ،ص 171

[3] - / أنظر: فلسطين، يافا، العدد 554-95، 13 شباط 1923م، ص1.

[4] - الكرمل، حيفا، العدد 887، 24 شباط 1923م، ص1 ص3.

[5] - فلسطين، يافا، العدد 559-1، 2 آذار 1923م، ص3.

[6] - فلسطين، يافا، العدد 506-2، 6 آذار 1923م، ص1.

[7] - خله، **فلسطين** ، ص 186

وفي 5 آذار عام 1923م أعلن وكيل وزارة المستعمرات البريطانية أورمسبي غور(Ormsby Gore) أن المرحلة الأولى من انتخابات المجلس التشريعي قد تمت[1]،وأن نتائجها على النحو الآتي[2]:

	مسلمين	يهود	مسيحيين	دروز
منطقة القدس	36	30	8	----
يافا	10	28	----	----
المنطقة الشمالية	59	19	11	8
السامرة	2	1	----	----
المنطقة الجنوبية	----	1	----	---
المجموع	107	79	19	8

وعلّقت صحيفة فلسطين على نتائج انتخابات المجلس التشريعي، بقولها:"إن في استطاعة الحكومة أن تجد أشخاصًا لكراسي هذا المجلس المرفوض بإجماع الأمة،فهم صنيعة الانجليز والصهيونيين"[3].واعتبرت فشل الانتخابات مؤشرًا على أن أكثرية الأمة ساخطة على سياسة الحكومة وعلى وعد بلفور[4].

وكانت الخطوة الثانية من الانتخابات، تَتَمثَّل بتشكيل مجموعات من المُنْتَخبين الثانويين بغرض انتخاب أعضاء المجلس التشريعي. لكن وزير المستعمرات قرر في أول أيّار عام 1923م تأجيل الفترة الثانية من الانتخابات لمدة شهرين أو ثلاثة، ورَفَض نقل الإشراف على فلسطين من وزارة المستعمرات إلى وزارة الخارجية[5].

وفي أواخر أيّار عام 1923م تيقَّن المندوب السامي صموئيل من فشل مشروع المجلس التشريعي، فأذاع بيانًا تضمَّن الإشارة إلى موقف الفلسطينيين السلبي من الانتخابات،

---

[1] - المرجع نفسه ، ص 186

[2] - Great Britain (C.O.), **Palestine Papers Relating to the Elections for the Palestine Legislative Council**, P. 6

[3] - فلسطين، يافا، العدد 561-3، 2 آذار 1923م، ص1.

[4] - فلسطين، يافا، العدد 562-4، 3 آذار 1923م، ص1.

[5] - خله، **فلسطين** ، ص 186.

وأعلن قرار الحكومة سحب مشروع المجلس التشريعي(مؤقتًا)،وتخويل المندوب السامي العمل باستشارة مجلس استشاري([1]).

وإذا كان بيان المندوب السامي بمثابة إعلان وفاة للمجلس التشريعي الأول لعام 1922م، فلن يكون بكل الأحوال وفاة لفكرة المجالس التشريعية.ففي اللقاء الذي جمع جمال الحسيني([2]) مع حاييم كالفرسكي (Chaim Kalverisky)([3]) أحد القادة الصهيونيين، واقترح عليه قيام مَجْلِسَيْن تشريعييْن،أحدهما مجلس أعلى يضم الأعضاء الواردين في دستور 1922م، والآخر مجلس أدنى مُنْتَخب يُمثّل السكان تمثيلاً نسبيًا. ويتمتع المجلس الأعلى بحق الاعتراض على قرارات المجلس الأدنى([4]).

وقُدّم التصور الفلسطيني للمجالس التشريعية في المذكرة المُقدَّمة إلى وزير المستعمرات البريطاني ليوبولد إمري(Leopold Amery)([5]). فلم يَعُد العرب يرفضون المشاركة السياسية، لكنهم يتذمرون من سياسة الحكومة وبرامجها التي جَعلَت للعناصر اليهودية أرجحيه ظاهرة في إدارة البلاد الرئيسة، وفي تسيير المصالح اليهودية والقومية والاجتماعية، هذا وهم أقلية ضئيلة في البلاد عددًا ومصلحة.والعرب مُستَعدون مع ذلك للمشاركة السياسية، "وهم يَطْلبون حقهُم في الحُكْم التشريعي لم يريدوا قط أن يَغْمضوا حقوق اليهود الذين يُساكنوهم، ولكنهم يريدون أن يتمتعوا بحقهم باعتبار أنهم أكثرية ساحقة في العدد والمصلحة، وباعتبار أنهم وعدوا بوعود صريحة، وباعتبار أن عهد

---

[1]- Co 733, 82, February 13, 1924, (Memorandum by Middle East Department, Colonial Office)

السفري، **فلسطين**،ص10

[2] - انظر: **الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام(المجلد الثاني)، ص 58.

[3] - انظر:

Ben- Gurion. David. (1972). **My Talks with Arab leaders**. Translated from the Hebrew by Aryeh Rubinstein and Misha Louvish.,Edited by Misha Louvish.keter books, Jerusalem.P335

Ben- Gurion, My Talks : وسيشار إليه

[4] - محافظه، **الفكر السياسي** ، ص 173./ دروزة ، **مذكرات**، م1،ص 677

[5] - انظر:

Leo Amery
http://en.wikipedia.org/wiki/Leo_Amery

جامعة الأمم يُخَوّلَهم ذلك مع حفظ حق اليهود الوطنيين في الاشتراك معهم في الإدارة والتشريع بحسب نسبتهم"([1]).

وفي تموز 1926م أجرى مُمثلون عن اللجنة التنفيذية وهم (رفيق التميمي، ورشيد الحاج إبراهيم، ومعين الماضي، وعمر الصالح البرغوثي، وبولص شحادة)، مباحثات مع إيريك ملز(Eric Mils)([2]) بشأن تعديل الدستور. واقترح العرب تشكيل مجلّسيْن: أحدهما مجلس أعيان يضم مُوظَفين مُعَيَنين وآخرين غير مُوظَفين، وتكون مدته أربع سنوات. والآخر مجلس نواب يضم أعضاء مُنْتَخَبين انتخابًا بنسبة عضو لكل(20-25) ألف من السكان. ويتمتع المجلسان بحق وضع القوانين والتصديق عليها باستثناء القوانين المالية والقوانين المترتب عليها التزامات دولية. ولكن يجب عرض أي مشروع قانون مالي أو قانون خاص يتعلق بتعهدات الحكومة الدولية مما تضعه حكومة فلسطين وأقرَّه مجلس الأعيان على مجلس النواب للبحث فيه وإسداء المشورة بشأنه، ثم يُعاد للحكومة مصحوبًا بآراء وملاحظات المجلس التي توضع بصفة قرارات تُتَّخذ بالأكثرية. ولا يَحق لمجلس النواب تعديل هذه القوانين. ويَحق لمجلس الأعيان رفض أو تعديل أي مشروع يرفعه عضو في مجلس النواب. واقترح المفاوضون العرب أن تكون مدة البرلمان أربع سنوات، وأن يتم تحديد شروط حله،غير أن هذه المباحثات فشلت(3). وتم في عهد المندوب السامي اللورد بلومر(Lord Plumer)([4]) إيقاف الحديث عن تطوير مؤسّسات الحُكْم الذاتي في فلسطين(5)؛ لأن الصهيونيين مع تَعَزُّز وجودهم في البلاد كانوا يقاومون أي فكرة من أي نوع لإيجاد مؤسّسات تمثيلية خشية أن يَسْهم قيام أي مجلس مُنْتَخب في الإبقاء عليهم كأقلية، فضلاً عن المعارضة العربية للمجلس بالآلية التي ترغب بها بريطانيا. وبدا أن لا أحد يَتَحمَّس لإحياء هذا المشروع غير بلومر

---

[1] - مذكرة الوفود العربية إلى المستر ايمري وزير المستعمرات البريطانية أثناء زيارته لفلسطين/1925 في: السفري،**فلسطين**، ص105-107/ زقوت، **وثائق**،ج1،ص270-272/ م.ت. ف. **وثائق** ، ص 280-282 / دروزة ، **مذكرات**، م1،ص 603

[2] - انظر: دروزة، **القضية**، ج1، ص 271-274

[3] - دروزه، **القضية**، ج1، ص 271-274/. الأحمد، نجيب.(1985). **فلسطين تأريخًا ونضالًا**، ط1 عمان، دار الجليل للنشر والأبحاث الفلسطينية ،ص 179-180، وسيشار إليه: الأحمد، فلسطين.

[4] - انظر:

Ben- Gurion, **My Talks** ,p335

[5]- Machover, **Governing Palestine**, P.P. 9-11

نفسه، فيما بدا أن وزارة المستعمرات البريطانية لم تكن في تلك الفترة شديدة الحرص على إحياء مشروع المجلس التشريعي ما دام الصهيونيون يعارضونه. ولم يكن غريبًا في ظل هذه السياسات والوهن الذي لازم الحركة الوطنية الفلسطينية أن تضرب بريطانيا عرض الحائط برغبة العرب في إقامة حُكُم نيابي، وأن توجه جهودها لتنمية الوجود اليهودي في فلسطين([1]).

وكان هذا القرار مثار احتجاج اللجنة التنفيذية العربية في مذكرتها إلى لجنة الانتدابات الدائمة في أيار 1927م، فالبلاد" خالية من أي مؤسّسة استقلالية خلاف الدوائر الدينية حتى أصبحت البلاد بعيدة عن الحُكْم الذاتي بُعْد أحَط المستعمرات (2).وتكررت هذه الشكوى في المذكرة التي رفعها المؤتمر العربي السابع(حزيران 1928م)([3]) إلى عصبة الأمم ووزارة المستعمرات(4)، وفي مذكرة اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني إلى المندوب السامي في تموز 1928م(5).

---

[1] -حوراني، **جذور**، ص 176

[2] -تقرير اللجنة التنفيذية إلى لجنة الانتدابات في عصبة الأمم/1927/5/11م في: حماد ، حسين.(2003) **مجموعة وثائق حول تاريخ فلسطين السياسي والاقتصادي والتعليمي خلال فترة الانتداب البريطاني 1909-1939م**. جمع وتصنيف الدكتور حماد حسين.ط1،المركز الفلسطيني للثقافة والإعلام،ص140-143، وسيشار إليه ، حسين ، مجموعة وثائق./ أنظر:أيوب، **وثائق**، ص 128-171

[3] - انظر:شوفاني، **الموجز**، ص 431/ دروزة، **القضية**، ج1، ص 59

[4] - برقية المؤتمر العربي الفلسطيني السابع إلى عصبة الأمم ووزارة المستعمرات حول ضرورة إيجاد حكومة برلمانية في فلسطين/6/20/ 1928في:الكيالي، **وثائق**،ص112/.أيوب،**وثائق**،ج2،ص173/.فرات،**مجموعة وثائق وشهادات**،ص108

[5] -انظر: مذكرة اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني إلى المندوب السامي بطلب الحكم النيابي فلسطين في 1928/7/26م/ في: زقوت، **وثائق**،ج1، ص 297-298/فرات، **مجموعة وثائق وشهادات**، ص 108-110/للمزيد حول مطالب العرب انظر: مذكرة اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني إلى المندوب السامي حول أماني عرب فلسطين ومطالبهم /1929/ فرات، **مجموعة وثائق وشهادات** ،ص 110 -113 / أنظر: تقرير الجمعية الإسلامية إلى لجنة التحقيق البريطانية/1929م في: زقوت، **وثائق**، ج1،ص337-338/ انظر :برقية الوفد العربي الفلسطيني في لندن إلى اللجنة التنفيذية العربية في الكيالي، **وثائق**، ص 172/ انظر :بيان الوفد الفلسطيني العائد من لندن في اجتماع اللجنة التنفيذية في: زقوت، **وثائق** ،ج1،ص351-357

وفي الحقيقة أن السلطات البريطانية لم تكُن مَعْنية في هذه المرحلة بإقامة أو بحث موضوع المجلس التشريعي ، فقد طرح المندوب السامي جون تشانسلور(John Chancellor)(1) موضوع المجلس التشريعي من جديد في العام 1929م، لكنه سرعان ما تراجع بذريعة أن البلاد لم تتأهل بعد للحكم الذاتي(2).

وفي أعقاب حوادث البراق 1929م([3])، تطلعت الحكومة البريطانية إلى امتصاص نقمة العرب ، فجددت فكرة المجلس التشريعي في كتابها الأبيض لعام 1930م. حيث نص على منح فلسطين درجة من الحكم الذاتي بتشكيل مجلس تشريعي يتفق مع ما جاء في بيان الخطة السياسية لعام 1922م، يُمَكّن العرب الذين ليس لديهم وسائل دستورية من تقديم آرائهم للحكومة، ويُحسّن العلاقات بين العرب واليهود.ويضم المجلس-إضافة للمندوب السامي- اثنين وعشرين عضوًا، منهم عشرة أعضاء موظفين، واثني عشر عضوًا من غير الموظفين، ويتم انتخاب الأعضاء غير الموظفين بطريقة الانتخاب الأولي والثانوي؛ أي وفقًا لقانون انتخابات المجلس التشريعي لعام 1922م. ويتمتع المندوب السامي بالصلاحيات الضرورية التي تُمَكّن الدولة المنتدبة من الوفاء بالتزاماتها الدولية(4).

وشككت اللجنة التنفيذية العربية بهذا الاقتراح، واعتقدت أن مشروع المجلس التشريعي ناقص ولا يوافق رغبات الأمة وأمانيها(5)، لكنها لم ترفضُه "باعتباره خطوة أولى على طريق نيل حقوق العرب الوطنية"(6).

---

[1] - انظر:

Ben- Gurion, **My Talks**,p333

[2] - Machover, **Governing Palestine**, P.P. 9-11

[3] - الغوري، إميل.(1972م). **فلسطين عبر ستين عامًا**. ط1، بيروت، دار النهار للنشر والتوزيع، ج1،ص109-118، وسيشار إليه:الغوري،فلسطين

[4] - دروزه، **القضية**،ج1، ص 292-295/ انظر: السفري، **فلسطين**،ص147/ بويصير، **جهاد شعب فلسطين**،ص168-169

[5] -انظر: بيان اللجنة التنفيذية العربية في الرد على الكتاب الأبيض الانكليزي الصادر في أكتوبر سنة 1930في: الكيالي ، **وثائق** ، ص 191-209./فرات،**مجموعة وثائق وشهادات**،ص141-171

[6]- Lesch, **Arab Politics**, P. 192

والواضح أن قيادة الحركة الوطنية- وكانت آنذاك تواجه ضغوط الرأي العام الشعبي المُطالب بمعاداة بريطانيا ومقاومة احتلالها- وجدت في الإشارات القليلة التي تضمنها الكتاب الأبيض لصالح العرب فرصة لالتقاط الأنفاس والتحرر من أَسْر هذه الضغوط، وهذا قد يفسر عدم رفضهم للكتاب الأبيض، والاستعداد للتعاون مع الحكومة البريطانية([1]).

ولم يكن موقف اللجنة التنفيذية العربية المُتَحفظ على مشروع المجلس التشريعي هو السبب في تجميده مؤقتاً بل إن المعارضة الصهيونية للفكرة(2)وما تبعه من استرضاء بريطاني للصهيونيين عبر رسالة رمزي ماكدونالد(Ramsay Macdonald)([3]) إلى حاييم وايزمان/1931م ([4])هما السبب الحقيقي لذلك(5).

وكانت اللجنة التنفيذية العربية حريصة على متابعة موضوع المجلس التشريعي.فواصلت مباحثاتها مع المندوب السامي آرثر واكهوب(Arthur Wauchope)([6]) في شباط 1931م(7)،وشباط 1932م، لكن الموقف الصهيوني الرافض لمنح العرب تمثيلاً أوسع في المجلس قد أطاح بالفكرة(8).

أنظر:عبد الهادي، عوني(1930م).**بيان على الكتاب الأبيض الصادر في أكتوبر 1930م**، مطبعة بيت المقدس، القدس. وسيشار إليه: عبد الهادي، بيان على الكتاب الأبيض./ دروزة ، **مذكرات**، م1،ص 682-683

[1] - حوراني ، **جذور** ، ص179

[2]- USA Records of the Department of State, 867 N. 00/104, August 4, 1931

[3] - انظر :

James Ramsay MacDonald
http://en.wikipedia.org/wiki/Ramsay_MacDonald

[4] - انظر: الكيالي، **موسوعة**. ج9، ص 254-255.

[5] -Weizmann, Chaim,(1979), **The Letters and Papers of Chaim Weizmann**, Edited by : Leonard Stein, Israel Universities Press, Jerusalem. Vol. XIV, P.P. 387-389 (To Lord Passfield, October 20, 1930)

وسيشار إليه : Weizmann, The Letters and Papers

[6] - انظر:

Ben- Gurion, **My Talks** ,p 341

[7] - فلسطين، يافا، العدد 1678-278، 17 شباط 1931م، ص3.

[8] - محافظه، **الفكر السياسي** ، ص 178.

ويبدو أن السلطات البريطانية والقيادة الفلسطينية معًا كانتا مَعْنِيَتَيْن بتهدئة التوتر في فلسطين والذي عكسته التظاهرات التي اجتاحت البلاد. وكان الخيار أمامها يتمثل بطرح آلية جديدة للمجلس التشريعي تُلبي جانباً من المطالب العربية ، وتتجنب استفزاز الصهيونيين(1).

وفي الوقت الذي رفض فيه اليهود أي مجلس تشريعي يَفْرض عليهم حُكْم الأقلية، فإن العرب عارضوا كل تدبير من شأنه الانتقاص من حقوقهم كأكثرية(2).

وضمن هذه الرؤيا، يُمكن أن نفهم موافقة العرب في العام 1933م على اقتراح تشكيل مجلس تشريعي بحيث تكون الأغلبية للعرب بنسبة سبعة للمسلمين إلى ثلاثة لليهود، ويكون للمسيحيين عضو واحد. ولم يكن هذا الطرح ينسجم مع الرؤيا الصهيونية، ففشل الطرح. لكنه جُدّد مرة أخرى عام 1935م في المباحثات غير الرسمية بين واكهوب،وشخصيات فلسطينية(راغب النشاشيبي، وأمين الحسيني، وجمال الحسيني، ويعقوب فراج ،وفرنسيس خياط). واقترح واكهوب مجلسًا تشريعيًا مؤلفًا من ثمانية وعشرين عضوًا : خمسة منهم أعضاء من الموظفين. ويُمثّل المسلمين أحد عشر عضوًا: ثلاثة منهم أعضاء مُنْتَخبون.أما المسيحيون فيُمَثّلهم ثلاثة أعضاء: اثنان منهم مُعيَنون. ويُمثّل اليهود ثمانية أعضاء خمسة منهم: مُعَيَّنون، ويضاف إليهم جميعًا عضوٌ واحدٌ مُعَيّن يُمثّل التجار(3).

ويتمتع المندوب السامي في المجلس بحق النقد(الفيتو)، وحق إصدار القوانين في حالة عدم انعقاد المجلس، وإقرار الموازنة، وإصدار القوانين المالية، وتغيير الرسوم الجمركية وحل المجلس. وقد تم تعديل هذا المشروع أثناء المفاوضات بحيث أُنْقص عدد اليهود في المجلس إلى سبعة أعضاء، وأُضيف ممثل واحد للتجار. ووافق واكهوب على حق الأعضاء في انتقاد حكومة الانتداب، لكنه أصر على حقه في إيقاف أي قرار للمجلس التشريعي يَتعارض وأحكام صك الانتداب(4).

اختلف قادة الأحزاب الفلسطينية فيما بينهم حول عدد الأعضاء المُنتَخَبين والمُعَيَنين، وحول نسبة تمثيل المسيحيين في المجلس، لكنهم ما لبثوا أن شكلوا في

---

[1] - المرجع نفسه ، ص 178.

[2] - المرجع نفسه ، ص 178.

[3] - المرجع نفسه ، ص 178.

[4] - المرجع نفسه ، ص 178.

تشرين ثاني عام 1935م ائتلافًا لبحث مسألة المجلس التشريعي بصورة غير رسمية(1).

ووفي 21 كانون أول عام 1935م التقى واكهوب برؤساء الأحزاب الفلسطينية(2) وعرض عليهم مشروعًا لتأسيس مجلس تشريعي في فلسطين(3).ونص المشروع الجديد على أن المجلس يتألف من ثمانية وعشرين عضوًا؛ منهم خمسة أعضاء موظفين(بريطانيين)، وأحد عشر عضوًا مُعين، واثنا عشر عضوًا منتخبًا. ويكون توزيع الأعضاء في المجلس على النحو الآتي(4) :

الطائفة	بالانتخاب	بالتعيين	المجموع الكلي
مسلم	8	3	11
مسيحي	1	2	3
يهودي	3	4	7
أجنبي (تجار)	-	2	2
موظفين بريطانيين	-	5	5
المجموع	12	16	28

واعتُبر هذا التوزيع مبني على أساس عدد أفراد الطوائف، وأنه لن يطرأ تعديل على هذا التوزيع. وفي حال رفض إحدى الطوائف الاشتراك في الانتخابات، يقوم المندوب السامي بتعيين أعضاءً بدلاً منهم إما من الموظفين البريطانيين أو من الأشخاص الذي يرى صلاحيتهم لذلك. وحدد المشروع مدة المجلس بخمس سنوات،

---

[1] - المرجع نفسه، ص 178

[2] - أنظر: فلسطين، يافا، العدد 3135-251، 22 كانون أول 1935م، ص7.

[3] - فلسطين، يافا، العدد 3135-251، 22 كانون أول 1935م، ص7. / أنظر :

The Palestine Post, Jerusalem, No. 2917, December 23, 1935, P.1 P.7.

[4] - فلسطين، يافا، العدد 3136-252، 24 كانون أول 1935م، ص2./راجع نص المشروع في: السفري، **فلسطين العربية**،ص225-231/. أنظر النص الكامل لمشروع المجلس التشريعي في :

Great Britain (C.O.), **Proposed New Constitution for Palestine**, Presented by Secretary of State for the Colonies to Parliament by Command of His Majesty, London, 1936, (CMD 5119)

Great Britain (C.O.), Proposed New Constitution for Palestine وسيشار إليه

ومدة كل دورة بثلاثة أشهر، كما نص على تعيين رئيس المجلس من خارج فلسطين(1).

وطُرح هذا المشروع في وقت كانت فيه حركة تشكيل الأحزاب الفلسطينية قد استكملت والمفاوضات جارية بين قادتها لتشكيل إطار جديد لقيادة الحركة الوطنية. ويبدو أن بريطانيا هدفت من وراء عرضه إحراج الحركة الوطنية وتنشيط الخلافات القائمة داخل صفوفها([2]).

ويؤكد التقرير البريطاني لعام 1935م أن رؤساء الأحزاب وعدوا بدراسة مشروع المجلس والرد عليه بعد فترة وجيزة، لكن ردهم تأخر(3). ولم تتضّح مواقف الأحزاب الرسمية من هذا المشروع حتى 15 كانون ثاني عام 1936م(4).

وتولت صحيفة فلسطين الناطقة باسم الحزب العربي الفلسطيني، وصحيفة الدفاع الناطقة باسم حزب الدفاع تحليل المشروع وبيان نقاط القوة والضعف فيه، وبدا الأمر وكأنه محاولة من هذه الأحزاب للترويج للمشروع بين الفلسطينيين ورصد ردود الفعل قبل تحديد الموقف الرسمي منه. فهذه صحيفة فلسطين،تُقارن بين مشروع المجلس التشريعي الحالي وبين مشروع العام 1922م، وترى أن الأخير لا يَتَضَمَّن يمين الولاء لحكومة فلسطين، ولا يعني الاشتراك فيه القبول بالانتداب والرضا فيه، والمشروع الجديد رئيسه من الخارج. ورأت أن السبب في تعيين رجل غريب ذو خبرة قضائية للرئاسة الآن هو الفصل بين المندوب السامي كرئيس للمجلس، وكسلطة عليها تنفيذ أو إلغاء ما يمُر بالمجلس من قوانين، وإيجاد خبير قضائي نيابي يُحْسن توجيه المجلس في حدوده المشروعة. ولاحظت عدم فاعلية البنود المتعلقة بالهجرة في كلا المَجلسيْن. فقضية الهجرة ليست مسألة استيعاب، إنما هي مسألة تتصل بكيان الأمة الاجتماعي، والسياسي، والتاريخي"(5).

وانتقدت الصحيفة النصاب القانوني للمجلس الجديد والبالغ ستة من ثمانية وعشرون عضوًا، وتخصيص مَقْعَديْن للتجار، واعتبرتها بدعة قُصد منها الحفاظ على المصالح

---

[1] -فلسطين، يافا، العدد 3136-252، 24 كانون أول 1935م، ص2.

[2] -حوراني، **جذور**،ص182

[3] - Great Britain (C.O.), **Report by His Majesty's Government ... for the year 1936**, P.13

[4]- USA Records of the Department of State 867 N. 00/266, January 10, 1936

[5]- فلسطين، يافا، العدد 3136-252، 24 كانون أول 1935م، ص4.

التجارية البريطانية.ورأت أن تركيبة المجلس لم تُنْصف العرب أصحاب البلاد الحقيقيين،وكان من الأجدى استبدال الموظفين الخمسة في المجلس بأعضاء عرب(1). وانتقدت الصلاحيات الواسعة الممنوحة للمندوب السامي، والتي تُخوّله طي أي مشروع لا يوافق عليه(2)،لكنها لم تدْعُ إلى رفضه(3). ونفت أن تكون المشاركة فيه تنطوي على الاعتراف بصك الانتداب،أو أنها تَمس بمسيرة الحركة الوطنية الفلسطينية.وانتقدت موقف الزعماء العرب من مشروع المجلس التشريعي لسنة 1922م،" فهؤلاء رفضوا المشروع بدعوى عدم التعاون مع الحكومة علمًا أنهم هم أنفسهم الذين رفضوا الدعوى إلى عدم التعاون معها في سنة 1933م". وتساءلت:أليس في قبول المجالس البلدية، والمجلس الإسلامي الأعلى، والمجلس الزراعي، واللجان الأخرى، قبول صريح بالتعاون مع الحكومة. فلماذا يكون القبول بالمجلس التشريعي وحده قبولاً غير جائز؟(4).

ورأت أن المجلس يُتيح للعرب وجود هيئة نيابية رسمية تتكلّم باسمهم، وتجربة تَقْدم عليها الأمة مضطرة، فإذا لم تأت عليها بنفع، فلا يُنتَظر أن يكون من ورائها ضرر. وحذَّرت الصحيفة من أن رفض اليهود للمجلس ما هو إلاّ مناورة كاذبة، وأن اليهود لن يتضرروا سواءً شُكّل المجلس أم لم يُشكَّل؛ لأن لهم وكالة ترعى أمورهم، وأن الضرر يقع على العرب؛ لأنه قد لا يتسنى للبلاد فرصة أخرى يُعْرض فيها مشروع آخر إلاّ حين يُصبْح اليهود أكثرية مطلقة في البلاد(5).

وفي المقابل وقفت صحيفة الدفاع موقف الرافض للمشروع، فهو ناقص مسلوب الحقوق ولا يفي بحاجات البلاد، "والعرب لا يطلبون أربعة عشر كرسيًا، بل يطلبون كرسيًا واحدًا له قلبٌ وضمير يضع حدًا لمسألة الأراضي والهجرة". وانتقدت إشراك الإنجليز في المجلس وتوزيع المقاعد فيه؛ لأن النسبة العددية ينبغي أن تكون الأساس في الانتخاب لكل فلسطيني يحمل الجنسية الفلسطينية، وليس لمهاجر أقام في البلاد سنتيْن أو ثلاث أن يَنْتَخب أو يُنْتَخَب. كما انتقدت تحديد صلاحيات المجلس التشريعي؛ لأن هذا

---

[1] - فلسطين، يافا، العدد 3138-254، 26 كانون أول 1935م، ص1.

[2] - فلسطين، يافا، العدد 3137-253، 25 كانون أول 1935م، ص1.

[3] - فلسطين، يافا، العدد 3139-255، 27 كانون أول 1935م، ص1.

[4] - فلسطين، يافا، العدد 3141-257، 30 كانون أول 1935م، ص1.

[5] - فلسطين، يافا، العدد 3141-257، 30 كانون أول 1935م، ص1.

المجلس يجب أن يستمد صفته الأساسية من وضع القوانين ودَرْسها وإلغائها وإلاّ فإنه مجلس أهزل(1).ولا ينبغي أن يكون رؤساء الدوائر أعضاء في المجلس، بل المنطق يفرض أن يكون هؤلاء مسؤولين أمام المجلس(2). واعتبرت المشروع ناقصًا(3)، وستارًا للسياسة البريطانية المعهودة(4).

وبالرغم من الانتقادات الموجهة للمجلس التشريعي، فإن الرفض الفلسطيني كان مستبعدًا بل إن مواقف الأحزاب الفلسطينية كانت تدل على الميل للقبول به والتعاون مع الحكومة على أساسه. لكن اختلاف الأحزاب فيما بينها حال دون التوصل لموقف موحد في البداية(5)،وبدا الأمر وكأن الفلسطينيين منقسمين إلى فريق قبل بالمجلس، وفريق رفضه(6).

واتفق رؤساء الأحزاب الفلسطينية(7) في السابع من كانون الثاني 1936م على تقديم كل حزب رده منفردًا على مشروع المجلس التشريعي.وطالبوا الحكومة البريطانية الرد على مذكرتهم التي كانوا قد رفعوها في 15 من تشرين ثاني عام 1935م(8)، وتضمّنت المطالبة بحكومة دستورية، ووقْف الهجرة اليهودية، وانتقال الأراضي لليهود(9). وظهر وكأن الأحزاب تتستَّر على موقفها من المجلس مما عرّضها للنقد؛ لأن على رؤسائها إبداء رأيهم في "غير تستُّر ولا خفاء مُسْترشدين في آرائهم بالمصلحة العامة... آخذين بعين الاعتبار مزاياه في ظل الرفض اليهودي له"(10).

---

[1] - الدفاع، يافا، العدد 489، 23 كانون أول 1935م، ص1.

[2] - الدفاع، يافا، العدد 489، 23 كانون أول 1935م، ص1.

[3] - الدفاع، يافا، العدد 493، 31 كانون أول 1935م، ص1.

[4] - الدفاع، يافا، العدد 493، 31 كانون أول 1935م ، ص2.

[5] - خله، **فلسطين** ، ص 323

[6] - الدفاع، يافا، العدد 497، 5 كانون ثاني 1936م، ص2.

[7] -أنظر: فلسطين، يافا، العدد 3149-265، 10 كانون ثاني 1936م، ص5.

[8] - فلسطين، يافا، العدد 3149-265، 10 كانون ثاني 1936م، ص5.

[9] - Great Britain (C.O.), **Report by His Majesty's Government ... for the year 1935**, P.15

[10] - فلسطين، يافا، العدد 3150-266، 12 كانون ثاني 1936م، ص8.

أما صحيفة الدفاع فقد صعَّدت من مقاومتها للمشروع، وهاجمت المؤيدين له، وامتدحت أولئك الذين رفضوا مشروع المجلس التشريعي لسنة 1922م؛ لأن غاية البلاد هي الحرية الصحيحة والاستقلال التام ضمن الوحدة العربية الكبرى(1).

ووقف على رأس التيار المُعارض للمشروع عدد من قيادات حزب الاستقلال من أمثال:عجاج نويهض الذي اعتبر المشروع "أُلْعوبة خبيثة ،وأداة تُجَرّد العرب من كل قواهم الوطنية وتَجعلهُم عبيدًا من عبيد الإنجليز"(2)، وأكرم زعيتر الذي اعتبر المجلس"إمعانًا من السياسة البريطانية في الظلم ،وإهانة للأمة ومُخدرًا لها"(3)،وحمدي الحسيني الذي اعتبر المجلس"عديم النفع وضارًا بالأمة"(4). وكان حزب الاستقلال قد قاطع المفاوضات التي جرت بين الأحزاب الفلسطينية، والمندوب السامي بشأن المجلس التشريعي، واعتبر ذلك مُناقضًا لبرنامجه(5)(6).

وانتقد الحزب العربي الفلسطيني في مذكرته إلى المندوب السامي مشروع المجلس التشريعي لأنه يتناقض مع الوعود المقطوعة للعرب، ولا يتفق مع المبادئ الوطنية التي أعلنوها، ويتنافى مع صك الانتداب على فلسطين.وطالب أن يكون جميع أعضاء المجلس مُنْتَخبين من سكان فلسطين انتخابًا حرًا حسب النسبة العددية للسكان، ورفع النصاب القانوني للمجلس إلى النصف، وأن يُنْتَخب رئيس المجلس من ضمن أعضاء المجلس على أن يكون له صوت مُرجّح،وحق الأعضاء في تقديم المشاريع المالية والقانونية للمجلس، وتحديد صلاحيات المندوب السامي، وتوسيع صلاحيات المجلس(7).

ورأى حزب مؤتمر الشباب أن المجلس التشريعي في شكله الحالي لا يُمكّن أهل البلاد من إدارة شؤونهم إدارة تتّفق وأمانيهم القومية.وانتقد تعيين ستة عشر عضوًا في المجلس، وتجاهُل نسب أعداد السكان، والتعامل مع المسيحيين كطائفة،ووجود مُمَثّلين

---

[1] - الدفاع، يافا، العدد 503، 12 كانون ثاني 1936م، ص1.

[2] - الدفاع، يافا، العدد 500، 8 كانون ثاني 1936م، ص1.

[3] - الدفاع، يافا، العدد 510، 20 كانون ثاني 1936م، ص1 ص6.

[4] - الدفاع، يافا، العدد 503، 12 كانون ثاني 1936م، ص1.

[5] - أنظر: الكيالي، **وثائق**، ص263.

[6] - دروزه، **القضية**، ج1، ص109.

[7]- Co 733, 297, March 9, 1936 (From High Commissioner to the Secretary of State)

أجانب في المجلس. وطالب بانتخاب رئيس المجلس بأكثرية أصوات أعضاء المجلس،ومَنْح العرب تمثيلاً يتناسب مع نسْبَتهم العددية، وتخفيض ما مُنح لليهود بشكل يتفق مع نسْبَتهم العددية،وعدم إدخال الأجانب والموظفين في المجلس،ومنح حق الانتخاب للمُتجنسين بالجنسية الفلسطينية فقط، وتوسيع صلاحيات المجلس التشريعي بصورة تَخْدم البلاد خدمة حقيقية،وتحديد الصلاحيات الممنوحة للمندوب السامي،وإشراف المجلس على سياسة الحكومة البريطانية،وحق المجلس في انتخاب هيئته التنفيذية، وإلغاء أو تعديل أي قانون صدر قبل تأسيسه(1).

أما الكتلة الوطنية فقصرت مذكرتها على بحث أخطار الهجرة اليهودية، وعدم عناية الحكومة بقدرة البلاد على الاستيعاب، ومخالفتها لتقارير الخُبراء الذين درسوا حالة البلاد. ورأت الكتلة الوطنية أن تتوقف عن بيان رأيها في المشروع "حتى تَظْفر من الحكومة بوجهة نظرها في موضوعي الهجرة والأراضي اللذيْن يتوقف عليهما حياة الأمة العربية وكيانها القومي في هذه البلاد"(2).

واحتج حزب الإصلاح على حق التصويت في الانتخابات الأولية،وطالب بحصره بالحاصلين على الجنسية الفلسطينية. وانتقد تحديد جلسات المجلس بثلاثة شهور في كل سنة،كما انتقد الصلاحيات الممنوحة للمندوب السامي.وطالب بحق أعضاء المجلس بإصلاح أوضاعه أو إلغاء أي قانون صدر قبل تأسيس المجلس التشريعي، وحق المجلس بمناقشة اللوائح المالية(3).

أما حزب الدفاع فقد احتج على الصوت الترجيحي،وطالب أن يكون هذا من حق رئيس المجلس وليس من حق القائم بأعمال رئيس المجلس،وتعديل الفقرة الأولى من مشروع المجلس المتعلقة بقوة وواجبات المجلس حتى يُضمْن للمجلس الاطلاع على كافة اللوائح التي تُصْدرها الحكومة، وحق المجلس بتقديم اللوائح المالية ومناقشة نفقات الحكومة من المال العام.وانتقد الحزب حق المندوب السامي في إصدار تشريعات طارئة أثناء إجازة المجلس، ورأى ضرورة عرض هذه التشريعات على المجلس حال انعقاده. كما طالب أن يكون التاجران المُعَيّنان في المجلس من الفلسطينيين،وإعطاء العرب عددًا

---

[1] - الدفاع، يافا، العدد 511، 21 كانون ثاني 1936م، ص6.

[2] - الدفاع، يافا، العدد 509، 19 كانون ثاني 1936م، ص2.

[3]- Co 733, 297, March 9, 1936 (From the High Commissioner to the Secretary of State)

من المقاعد يتناسب مع نسبتهم العددية في البلاد، وتخفيض ما مُنح لليهود بشكل يتفق مع نسبتهم الحقيقية(1).

وانتقدت صحيفة الدفاع موقف رؤساء الأحزاب من المجلس التشريعي واعتبرته خروجًا على الأمة وقبولاً بالانتداب، فهم لم يرفضوا المشروع، وإنما اشترطوا شروطًا، وطلبوا تعديلات مما يعني قبولهم بهذا المشروع(2). واتهمت الصحيفة رؤساء الأحزاب أنهم مصابون بداء التقرُّب إلى السلطة الحاكمة المُتَحكّمة، واللصوق بها واستجداء عطفها، والمهاودة في الأهداف الوطنية إكرامًا لمخاطرها، وتوجيه القضية توجيهًا خاطئًا اتقاءً لغضبها(3).

ورأت صحيفة(Palestine Post) اليهودية أن مواقف العرب من المشروع لا تعكس قبول العرب بالمشروع ولا تعكس رفضهم له(4).

وقبل التعرض لموقف الحكومة من مطالب الأحزاب العربية المُتعلقة بمشروع المجلس التشريعي، أود الإشارة إلى أن هذه المطالب قد سبق ورفضتها الحكومة من قبل. وفي الحقيقة أن بريطانيا كانت ترفض وبشكل دائم جميع المقترحات المُتعلقة بمجلس تشريعي ذي أغلبية عربية؛ لأن هذا المجلس في رأيها لن يكون فعالاً، ويضع السياسة البريطانية في فلسطين في مأزق؛ لأن العرب سوف يستغلونه لوقف تطور الوطن القومي اليهودي(5). وهذا قد يُفسّر مضمون الرد البريطاني في 17 آذار عام 1936م والذي تجاهل ملاحظات الأحزاب، فباستثناء الموافقة على زيادة النصاب القانوني من ستة إلى عشرة أعضاء، فإن الرد لم يستجيب لأي من المطالب(6).

وانتقدت صحيفة الدفاع جواب الحكومة، فهو دلالة على دعمها لمشروع الوطن القومي اليهودي دون تأثر بضجيج العرب(7).ورأت أن المجلس "مقبرة للأمة والقضية، وأن المشاركة فيه تجعل بريطانيا تتأكد أن قضية فلسطين قد أخذت تنْكمش وتتساقط على

---

[1] - Co 733, 297, March 9, 1936 (From the High Commissioner to the Secretary of State)

[2] - الدفاع، يافا، العدد 514، 24 كانون ثاني 1936م، ص1.

[3] - الدفاع، يافا، العدد 514، 24 كانون ثاني 1936م، ص1.

[4]- The Palestine Post, Jerusalem, No. 2920, December 25, 1935, P. 1

[5]- Machover, **Governing Palestine**, P. 28

[6] - فلسطين، يافا، العدد 3209-18، 22 آذار 1936م، ص8.

[7] - الدفاع، يافا، العدد 521، 2 شباط 1936م، ص1.

أيدي فريق كبير من الذين تولوا إداراتها حتى أصبحت قضية عدة كراسي يجلس عليها العرب باسم التدرُّج في أخذ الحقوق(1)".

ورأت صحيفة فلسطين أن الزعماء العرب هم من أفشلوا المجلس التشريعي "فهم أسرفوا بالاشتغال في المصالح الرخيصة على حساب مصالح البلاد، وبالتالي لم تر الحكومة أن تجود عليهم بأكثر مما جادت"(2). واعتبرت تظاهر الزعماء برفضه تآمرًا على الأمة لصالح الانجليز وضمانة لمصالحهم الشخْصيّة(3). وطالبت العرب إعلان قبولهم بالمجلس(4)، وجعله مصدر التشريع في البلاد بدلاً من الحكومة(5).

وانسجم موقف الصحيفة مع موقف حزب الدفاع ، فرد الحكومة البريطانية برأيه فيه ايجابية"؛ لأنه يفتح المجال للنقاش، والبحث في كل ما يُعْرض على المجلس من قوانين، وإعادة النظر وتعديل كل ما صدر منها قبل الآن". ورأى أن عدم القبول به ينسجم مع رغبة الصهيونيين في "إبقاء البلاد تحت الحكم المباشر"، ويُلْحق الضرر ديموغرافيًا واقتصاديًا بالبلاد. وقرر الحزب قبول مشروع المجلس التشريعي في فلسطين كتجربة رغم أنه لا يُحقّق جميع أماني البلاد ولا رغبات أهلها، لاعتقاده أنه "يُساعد على السيْر بالأمة نحو الحُكْم الذاتي وما تصبو إليه البلاد من أمان قومية"(6).واعتبر الحزب المساعي التي تُبْذل من أجل تراجع الحكومة عن تنفيذ مشروع المجلس التشريعي، فيما لو نجح معارضوه، عارًا على الحكومة واستسلامًا منها أمام الضغط اليهودي العالمي،وتجعل الحزب أمام حالة استثنائية مضطرًا معها إلى اتخاذ خطة من شأنها تغيير الأساليب السياسية المتبعة(7).

وقد هاجم الدكتور يوسف هيكل(من قيادات حزب الدفاع) موقف المعارضين للمجلس ،وأشار إلى أن الذي يرفض هذا المشروع يجب أن يكون قادرًا على تطهير البلاد من

---

[1]- الدفاع، يافا، العدد 527، 6 شباط 1936م، ص1.

[2] - فلسطين، يافا، العدد 3207-16، 20 آذار 1936م، ص1.

[3] - فلسطين، يافا، العدد 3213-22، 27 آذار 1936م، ص1.

[4] - فلسطين، يافا، العدد 3207-16، 20 آذار 1936م، ص1.

[5] - فلسطين، يافا، العدد 3211-20، 25 آذار 1936م، ص1.

[6] - انظر: بيان حزب الدفاع الوطني حول مؤامرات اليهود على مشروع المجلس التشريعي/1936/3/31م في: الكيالي، **وثائق**، ص 371-373

[7] - المرجع نفسه

الاستعمار الأجنبي والصهيونية، ورأى أن التفكير السياسي في فلسطين ما زال تفكيرًا عقيمًا مملوءًا بالعواطف النفسية غير مُتناول للحقائق. فالمجلس الذي تنوي حكومة فلسطين إنشاءه ليس كاملاً بل هو مشوّه... ولكن لا يضرُّنا قبوله بادئ ذي بدء ثم مطالبة الحكومة بتعديله ثم الدخول فيه. فهو لا يعود علينا بضرر إن لم نقُل إنه يُساعدنا على نيل شيء من حقوقنا المغتصبة". وحذَّر من أن رفض المجلس لن يُفيد العرب بل يضُرهم؛ لأن الهجرة اليهودية ستتواصل، وسيُشكل اليهود أكثرية السكان ،وعندها يُطالبون بتشكيل هذا المجلس(1).

وأيد مؤتمر الشباب والكتلة الوطنية موقف حزب الدفاع، بينما امتنع الحزب العربي عن بيان موقفه.وكان حزب الاستقلال الحزب الوحيد الذي رفض المشروع، لاعتقاده أنه مجرد مُهدئ لن يُؤثّر على الوضع الحقيقي في البلاد(2).

وخلاصة القول أن القادة السياسيين الفلسطينيين نظروا إلى المجلس التشريعي نظرة غامضة، فقد اعتبره البعض خطوة تمهيدية نحو الاستقلال، بينما عده آخرون خطوة نحو الهيمنة الصهيونية، وعده فريق ثالث منبرًا يُمْكن للعرب منه أن يمارسوا نوعًا من الضغط على الحكومة البريطانية لتعديل سياستها في فلسطين. وقد عبرت عن هذا الاتجاه صحيفة فلسطين بقولها: "إننا لا نرى في مشروع هذا المجلس ما يُحقّق أماني العرب القومية، إلا أننا نجد فيه وسيلة رسمية لتسجيل احتجاجاتنا على طريقة الحُكْم، وإسماع ذلك إلى العالم الخارجي، إذ ليس للعرب الآن من وسائل لذلك غير صحفهم وبعض فورات الوطنية تثور إلى حين ثم تخبو، وهذه كلها لا تُفيد في الدعاية الخارجية"(3)(4).

ولعل قبول الجانب العربي بهذا المشروع، وقد سبق له أن رفض المشروع المماثل الذي عُرض عليه في العام 1922م، هو الذي ساعد على ترويج التهمة الشائعة بأن هذا الجانب يقبل اليوم ما رفضه بالأمس. وعلى الرغم من وجود أمثلة قليلة، منها الموقف

---

[1] - الدفاع، يافا، العدد 511، 22 كانون ثاني 1936م، ص2.

[2] - محافظه، **الفكر السياسي** ، ص 184.

[3] - أنظر : USA Records of the Department of State, 867 N. 00/329, July 13, 1936 (From Wallace Murray to the Secretary of State)/

[4] - محافظه، **الفكر السياسي** ، ص 184-185

[5] - انظر: **تقرير اللجنة الملكية**، ص120.

من المجلس التشريعي، تظهر سبب إطلاق هذه التهمة، دون أن تسوغ إطلاقها بالضرورة، فإن التمحيص الدقيق لهذه التهمة يظهر أنها تنطوي على قدر كبير من التبسيط. فرفض المشروع ثم قبوله، هو ذاته ، أو رفض المشروع ثم قبول مشروع مماثل له تمامًا، كما رأينا ، وقعا في ظروف ليست متماثلة. وقد رفض الجانب العربي مشروع المجلس التشريعي في العام 1922م، حين كان اليهود أقلية صغيرة لا يُعْتّد بوزنها في البلاد. وكانت الحركة الوطنية العربية ما تزال تأمل بإمكانية عقد مساومة مع بريطانيا، فتَحْمل الدولة المُنتَدبة على التخلي عن تأييدها للوطن القومي اليهودي، مقابل إقرار العرب بانتدابها على البلاد أو منحهم إياها مزايا خاصة، أو الأمرين معًا. ثم قبل الجانب العربي، أو كاد، مشروعًا مماثلاً للذي رفضه قبل سنوات، حين كان الوجود اليهودي في البلاد قد نما إلى حد خطير وراح يتهدد البقية الباقية منها، فيما تضاءل، إلى أقصى حد، أمل الحركة الوطنية باستجابة بريطانيا لأي عروض مساومة على موقفها من الوطن العربي القومي اليهودي. وما دامت الحركة الوطنية، ذات القيادة الراغبة لأسباب عميقة التأثير، راغبة في التعاون مع بريطانيا، فقد وجدت في عرض المجلس التشريعي الجديد الفرصة التي تتوخاها. والواقع أن الذين مالوا في العام 1935م إلى التعاطي مع هذا المشروع، ومن ضمنهم أولئك الذين يجهرون بحرصهم على التعاون مع بريطانيا ممن جهروا أيضًا بقبولهم للمشروع، لم يقولوا إن المشروع يُلَبي المطامح الوطنية لعرب فلسطين. وكل ما قيل في معرض تسويغ الميل لقبول المجلس التشريعي انطلق من واقع الخوف الذي ولده النمو الكبير للكيان اليهودي في البلاد والمخاطر المترتبة عليه، ومن الرغبة في أن يُؤدي التعاطي الإيجابي مع اقتراح الحكومة البريطانية إلى التخفيف من المخاطر الأخرى المتوقعة([1]).

لكن سرعان ما تقرر مصير هذا المشروع خارج فلسطين، فقد لقي معارضة في مجلسي العموم واللوردات(2) (3)(4). وكان المَخْرج في نظر السلطات البريطانية

---

[1] - حوراني ، **جذور** ، ص183-184

[2] - انظر: **تقرير اللجنة الملكية**، ص121.

[3] - أنظر The Palestine Post, Jerusalem, No. 2983, March 9, 1936, P. 4
The Palestine Post, Jerusalem, No. 2986, March 14, 1936, P. 3.

[4] - **تقرير اللجنة الملكية**، ص 121./ السفري، **فلسطين**،ص 232-233

إرسال وفد عربي إلى لندن لمقابلة وزير المستعمرات البريطاني(1) وأثارت هذه الدعوة خلافًا بين الفلسطينيين، فهل تُلَبى الدعوة أم لا ؟، وخلافًا آخر حول الشخصيات التي يجب أن تُشارك في هذا الوفد(2).لكن اندلاع الصدامات بين العرب واليهود في 19 نيسان 1936م أدى إلى طي مشروع المجلس التشريعي، وانتهت مهمة وفد الزعماء قبل أن تبدأ(3)

ومهما يكن فإن فشل المحاولة الأخيرة لإحياء المجلس التشريعي في العام 1935م كان يعني فشل آخر محاولة تقوم بها بريطانيا لإشراك الجانبين العربي واليهودي معًا تحت إشرافها في مؤسسة واحدة لها صلة بإدارة البلاد. فبعد هذه المحاولة انطلقت ثورة 1936م فانفتحت الطريق أمام مشاريع بريطانية من نوع جديد. أما الحركة الوطنية الفلسطينية فإن فشل المشروع الجديد نتيجة معارضة الصهيونيين له عني بالنسبة لها صواب التمسك بمطلب الحُكْم الوطني، وهذا ما جَسده بيان اللجنة العربية العليا الأول(4).

---

[1] - الدفاع، يافا، العدد 569، 3 نيسان 1936م، ص5. / أنظر:
The Palestine Post, Jerusalem, No. 3007, April 3, 1936, P. 1.

[2] - فلسطين، يافا، العدد 3290-29، 4 نيسان 1936م، ص1./ الدفاع، يافا، العدد 570، 5 نيسان 1936م، ص1.

[3] - الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية** ، ص317.

[4] -حوراني،**جذور**،ص184

الاستنتاجات:

(1) سعت السلطات البريطانية من خلال إشراك العرب في مؤسّسات الحُكْم الذاتي إلى إضفاء الشرعية على وجودها في فلسطين، بتأكيد التزامها بصك الانتداب، وكسب مزيد من الوقت لتمكين المجتمع اليهودي في فلسطين من النمو والتطور؛ أي أن هذه المُؤسّسات ما هي إلا مشاريع مؤقتة ولم تعكس استراتيجية بريطانية لدمج فئتي السكان في مؤسّسات دولة موحدة.كما سعت من خلالها إلى شق الصف الفلسطيني، وظهر الفلسطينيون منقسمين على أنفسهم بين جناح مؤيد وجناح معارض. ولم يُقدّم الفلسطينيون خطابًا سياسيًا موحدًا إزاء هذه المؤسسات، بل وجدت خطابات سياسية عكست مصالح فئات محددة (البرجوازيين، وكبار الملاك، والقيادات الدينية)، وحرمت الفئات الشعبية من المشاركة في صياغة هذه الخطابات والتي عكست تباينًا ليس فقط بين القيادات المُتربعة على رأس هرم الحركة الوطنية فقط ، بل عكست أيضًا التباين بين الشارع الفلسطيني، وبين هذه القيادات على اختلافها. وفهم مواقف الفلسطينيين المؤيدة والمعارضة لمؤسسات الحكم الذاتي يُساعدنا في فهم مواقفهم من الانتداب البريطاني والمشروع الصهيوني.

(2) من خلال تحليل مواقف الفلسطينيين من مؤسسات الحُكْم الذاتي نلاحظ أن مواقفهم خلال الفترة الممتدة من(1920-1923م) كانت مغايرة عن الفترة التي تلتها.وتميز موقف الحركة الوطنية خلال الفترة الأولى برفض قاطع لهذه المؤسسات؛ لأنها كانت ما تزال تأمل بتغيير الموقف البريطاني من قضية الاستقلال الفلسطيني؛ أي أن الأمل بالحصول على الاستقلال كان يراود هذه القيادة فضلاً عن أن المجتمع اليهودي في فلسطين بحدوده الضيقة لم يكن يشكل تهديدًا عمليًا للوجود العربي في فلسطين.آما في الفترة التي تلتها، فقد تأثرت مواقف الحركة الوطنية من مؤسسات الحكم الذاتي بحالة الضعف والانهيار الذي رافق هذه الحركة منذ العام 1923م وحتى العام 1935م ، إضافة إلى الخطر الذي أصبح يُشكّله نمو المجتمع اليهودي. لذا بدأنا نلاحظ تغيراً في موقفهم الرافض باتجاه الاستعداد للمشاركة إذا ما تم الاستجابة لجزء من مطالبهم ، ولم نعُد نَلْمس علنًا رفضًا قاطعًا لهذه المؤسسات.

(3) بشكل عام رفض الفلسطينيون أي مؤسّسات للحُكْم الذاتي قد تَفْرض عليهم المساواة مع الجانب اليهودي. فهذه فكرة مرفوضة بالقاطع ،فالعرب أصحاب البلاد

الشرعيين وهم الأغلبية،والوجود اليهودي غير شرعي ولا يحق لهم التساوي مع أصحاب البلاد.وبالتالي رفض الفلسطينيون أي مؤسّسة للحُكْم الذاتي ليس لديها قدرة على وقف المشروع الصهيوني، أو بمعني أدق وقف الهجرة اليهودية وانتقال الأراضي لليهود.ورفضوا أيضًا أي مشروع يَمْنح اليهود مشاركة أكبر من حجمهم، ورفضوا الإقرار بأي مشروع يمنح المندوب السامي دورًا رئيسًا وحاسمًا في مؤسّسات الحُكْم الذاتي، انطلاقًا من فهم الفلسطينيين للدور البريطاني الحاضن والداعم للمشروع الصهيوني،وكان ذلك الوعي محصلة لسنوات عدة من مشاهدة ما يجري على أرض الواقع من استيطان وهجرة وسرقة للأرض الفلسطينية من جهة، وإدراك الفارق الكبير بين الوعود التي تَعهّد بها المفاوض البريطاني للعرب (بالوحدة والاستقلال)، وبين الترتيبات الفعلية التي كانت بريطانيا تُعدها أو أعدّتها لدفع مصير البلدان العربية في اتجاه يَتناقض مع الاتجاه إلى الوحدة والاستقلال .كما وجد الفلسطينيون أنفسهم في مواجهة الخطر الصهيوني الذي أصبح فضلاً عن قوة الدفع السياسية والمالية القادمة من الغرب يستند إلى حراب انجليزية .

(4)لم يقدم الفلسطينيون مشروعًا بديلاً وعمليًا لمؤسّسات الحُكْم الذاتي مما قد يُلبي جزءاً من الرغبات البريطانية واليهودية،وكل ما قدموه أفكارًا عامة تمحورت حول الحكومة النيابية، وهذه الفكرة مرفوضة من الجانبين اليهودي والبريطاني.

(5) لم يؤدّ رفض مؤسّسات الحُكم الذاتي إلى وقف المشروع الصهيوني أو تغيير السياسة البريطانية في فلسطين، وبدا الجانب اليهودي هو المُستفيد الوحيد من ذلك ، فلديه مؤسّساته الخاصة التي نمت وتطورت، مع نمو المجتمع اليهودي في فلسطين ، وغدا الفلسطينيون بلا مؤسّسات .

(6)برر البعض مشاركته في المجالس الاستشارية والتشريعية من اعتقاده أن المقاطعة لن تُقدم للفلسطينيين شيئًا ، وأن المشاركة العربية فيها قد تُساعد في إعاقة المشروع الصهيوني، وقد تُشكل إحراجًا للبريطانيين وتَدفعهم إلى تغيير سياستهم في فلسطين.لكن بدت هذه المُبررات واهية في ظل توزيع المقاعد في هذه المجالس والدور البريطاني فيها. وكانت مشاركتهم في حقيقة الأمر تجسيدًا لارتباط مصالحهم بشكل أو آخر بسلطات الانتداب، فهي قيادات كانت تبحث عن مصالحها الخاصة، ولها حساباتها الخاصة التي ربما تجاوزت حدود فلسطين.كما أن الحركة الوطنية

ممثلة بالجمعيات الإسلامية المسيحية واللجان التنفيذية تتحمل جزءاً من مسؤولية مشاركة هؤلاء في مؤسّسات الحُكْم الذاتي وخروجهم عن الإجماع الفلسطيني ، بحُكم أن القيادات الفلسطينية لم تكن ممثلة لكافة شرائح المجتمع الفلسطيني، والحوار في داخلها كان معدومًا.

قائمة المصادر والمراجع :

أولا- المصادر العربية:

- الوثائق المنشورة:

1- أيوب، سمير.(1984م). **وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني**. ط1، ج2، (مرحلة زرع المؤامرة)، بيروت، صامد للطباعة والنشر والتوزيع.

2- جامعة الدول العربية(الإدارة العامة لشؤون فلسطين).(1957). **الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين**. ط 1، ج1، القاهرة.

3- حلاق، حسان.(1998م). **فلسطين في المؤتمرات العربية والدولية(وثائق ومراسلات تنشر للمرة الأولى)**، ط1، عمان، منشورات روائع مجدلاوي.

4- الحوت ، بيان.(1984م). **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية 1918-1939م(من أوراق أكرم زعيتر)**. جمع وتصنيف: بيان نويهض الحوت. ط2، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

5- زقوت، ناهض.(2003م). **وثائق القضية الفلسطينية**. ط1، ج1،غزة-فلسطين منشورات المركز القومي للدراسات والتوثيق.

6- فرات، يهوشع. (ب. ت). **صراع عرب فلسطين(1918 -1939). مجموعة وثائق وشهادات**، ط1، القدس الجامعة العبرية.

7- الكيالي،عبد الوهاب.(1968م).**وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية(1918-1939)**،جمع وتصنيف عبد الوهاب الكيالي، ط1، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

8- منظمة التحرير الفلسطينية.(1987م). **وثائق فلسطين(مائتان وثمانون وثيقة مختارة 1839 -1987م)**. ط1، بيروت، دائرة الثقافة.

- المذكرات والشهادات المعاصرة:

1- البستاني، وديع.(1936م). **الانتداب الفلسطيني باطل ومحال، (حجج وحقائق ووثائق في سبيل حل للمشكلة الفلسطينية)**. ط1، بيروت، المطبعة الأمريكية.

2- **تقرير اللجنة الملكية لفلسطين (عرض على البرلمان بأمر جلالته في شهر تموز سنة 1937م)**، ط1، القدس، مكتب الطباعة والقرطاسية.

3- دروزة، محمد عزة.(1993م). **مذكرات محمد عزة دروزة (1887 -1984)**. ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي.

4- دروزه، محمد عزة.(1959م). **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها(تاريخ ومذكرات وتعليقات)**. ط1، (صيدا- بيروت)، منشورات المكتبة العصرية.

5- السفري، عيسى.(1937م). **العربية بين الانتداب والصهيونية(سجل عام لقضية فلسطين في عشرين سنة)**. ط1، يافا، مكتبة يافا الجديدة.

6- السكاكيني، خليل.(1955م). **كذا أنا يا دنيا(يوميات خليل السكاكيني)**. أعدتها للنشر هالة السكاكيني، ط1، القدس، المطبعة التجارية.

7- عبد الهادي، عوني.(2002م).**مذكرات عوني عبد الهادي**. تقديم وتحقيق خيرية قاسميه.ط1. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

8- الغوري، إميل.(1972م). **فلسطين عبر ستين عامًا**. ط1،ج1، ، بيروت، دار النهار للنشر والتوزيع.

9- أبو غربية، بهجت.(1993م).**مذكرات بهجت أبو غربية 1916-1949م(في خضم النضال العربي الفلسطيني**. ط1،بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

10- قاسميه، خيرية.(1974م). **أوراق عوني عبد الهادي (أوراق خاصة)**. ط1، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، مركز الأبحاث.

ثانيا -المصادر الأجنبية:

- الوثائق البريطانية المنشورة (من محفوظات مركز الوثائق / الجامعة الأردنية)

الوثائق الآتية:

1- Great Britain (C.O.), **Report on Palestine Administration (July, 1920 - December 1921)**, Printed and published by His Majesty's Stationery office, London.

2- Great Britain (C.O.), **the Palestine Order in Council, (Statutory Rules and Orders, 1922, No. 1282.**

3- Great Britain (C.O.), **Palestine Papers Relating to Elections for the Palestine Legislative Council, 1923**, Presented to Parliament by Command of His Majesty, June 1923

4- Great Britain (C.O.), **Report and General Abstract of the Census of 1922.**
5- Great Britain (C.O.), **Proposed New Constitution for Palestine**, Presented by Secretary of State for the Colonies to Parliament by Command of His Majesty, London, 1936, (CMD 5119)
6- Great Britain (C.O.), **Report by His Majesty's Government ... for the year 1936,**
7- Great Britain (C.O.), **Proposed Formation of an Arab Agency (Correspondence with the High Commissioner for Palestine)**, Presented to Parliament by Command of His Majesty, November, 1923, Published by His Majesty's Stationery Office, London.

-أرشيف وزارة المستعمرات البريطانية(من محفوظات مركز الوثائق / الجامعة الأردنية)

Great Britain, Public Record Office, Colonial Office

الوثائق الآتية:

1-CO733,82,february19,1924(Memorandum by Middle east Department, colonial office)
2- Co 733, 82 February 12, Memorandum by The Middle East Department, Colonial Office.
3- Co 733, 82 June 1922, (Telegram from Secretary for Colonies to the Officer Administration of the Government of Palestine)
4-Co 733, 297, March 9, 1936 (From High Commissioner to the Secretary of State)

- أرشيف وزارة الخارجية الأمريكية المتعلّق بشؤون فلسطين(من محفوظات قسم الميكــروفيلم/ مكتبة الجامعة الأردنية).

The National Archives of the United States, Records of the Department of State Relating to the Internal Affairs of Palestine**.**

الملفات الآتية:

1- USA Records of the Department of State, 867 N. 00/329, July 13, 1936 (From Wallace Murray to the Secretary of State).
2- USA Records of the Department of State, 867 N. 00/104, August 4, 1931
3- USA Records of the Department of State 867 N. 00/266, January 10, 1936
4- USA Records of the Department of State, 867 N. 00/329, July 13, 1936 (From Wallace Murray to the Secretary of State).

-المذكرات والشهادات الأجنبية المعاصرة:

1-Abcarius, Mecheal.(1940) **Palestine Through The Fog of Propaganda**, Hutchinson Co. LTD., London.

2-Bintwich.,Norman.(1965)**Mandate Memories (1918-1948)**.Hogarth press ,London.

3- Ben- Gurion. David. (1972). My Talks with Arab leaders. Translated from the Hebrew by Aryeh Rubinstein and Misha Louvish.,Edited by Misha Louvish.keter books Jerusalem

4- J. M. Machover, (1936). **Governing Palestine (the Case against a Parliament)** . London, P. SKing and Son LTD

5- Hyamson ,A. m, **the Zionist Movement during the war**: in: Simon,Leon&Stein,Leonard (editors)(1923):Awaking Palestine, John Murray,London

6-Royal Institute of International Affairs, (1944). **Great Britain and Palestine (1915-1945)**. Hyperion Press, Connecticut.

7-Weizmann, Chaim.(1949). **Trial and Error (The Autobiography of Chaim Weizmann)**, Hamish Hamilton, London.

8- Weizmann, Chaim.(1979). **The Letters and Papers of Chaim Weizmann**, Edited by : Leonard Stein, Israel Universities Press, Jerusalem.

9- Stoyanovsky, J.(1928). **The Mandate for Palestine : A Contribution to the Theory and Notice of International Mandate**, Longman's Green, London.

10-Stein,Leonard, .(1923).**the problem of self-government in**: in Simon,Leon&Stein,Leonard. **Awaking Palestine.John Murray**,Albemarle street,W.,London.

ثالثا: المراجع العامة:

أ- المراجع العربية:

1-الأحمد، نجيب.(1985م). **فلسطين تأريخًا ونضالًا**. ط1 عمان، دار الجليل للنشر والأبحاث الفلسطينية.

2- إرشيدات، شفيق.(1991م)، **فلسطين تاريخًا وعبره ومصيرًا**. ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

3- بويصير، صالح.(2001م).**جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن**.ط2، منشورات وزارة الثقافة الفلسطينية، رام الله – فلسطين.

4- جريس، صبري.(1986م). **تاريخ الصهيونية(1862 -1948)، ج2(الوطن القومي اليهودي في فلسطين 1918 -1939م)**. ط1، بيروت، مركز الأبحاث.

5- الحـــوت، بيـــان نـــويهض.(1981م). **القيـــادات والمؤســـسات الـــسياسية فـــي فلسطين(1917 -1948م)**. ط1، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

6- حـــوراني، فيـــصل.(2003م). **جـــذور الـــرفض الفلـــسطيني(1918 -1948)**. ط1، رام الله (فلسطين)، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

7- خلـــة، كامـــل. (1974م). **فلـــسطين والانتـــداب البريطـــاني(1920 -1939)**. ط1، بيروت مركز الأبحاث.

8- شوفاني، إلياس. (1998م). **الموجز في تاريخ فلـــسطين الـــسياسي(منـــذ فجـــر التـــاريخ حتى سنة 1949م)**. ط 2، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

9- الكيالي، عبد الوهـــاب.(1990م). **تـــاريخ فلـــسطين الحـــديث**. ط 10، الأردن، المؤســـسة العربية للدراسات والنشر.

10- محافظة، علي. (1989م). الفكر **السياسي في فلـــسطين مـــن نهايـــة الحكـــم العثمـــاني حتـــى نهايـــة الانتـــداب البريطـــاني(1918 -1948م)**. ط1، عمـــان، مركـــز الكتـــب الأردني.

ب- المراجع الأجنبية:

1-Ingrams, Doreen. (1972). **Palestine Papers (1917-1922)**. George Brazilian,NewYork

2- Lesch Ann, Mosely. (1979). **Arab Politics in Palestine (1917-1939), the Frustration of a Nationalist Movement**. A Cornel University Press, London.

رابعًا:بحوث في دوريات:

* عبد الرحمن ،عبد الوهاب(1981م):البحث عـــن حـــل ســـلمي للمـــشكلة الفلـــسطينية إبـــان ثورة عرب فلسطين(1936-1939م).مجلـــة المـــؤرخ العربـــي، العـــدد 19-20، بغـــداد ،ص7-32

خامسًا: الصحف :

- الصحف العربية:

اسم الصحيفة	مكان الصدور
فلسطين	يافا

الأعداد:

(441-407،74-583،36-584،25-586،27-621،28-514،63-526،55—514،67-526،55-531،67-
531،72-561،72-562،3-531،4-621،72-1678،63-559،278-506،1-561،2-562،3-534،4-
1678،75-3135،278-3136،251-3136،252-3138،252-3137،254-3139،253-3141،255-
514،257-3150،55-531،266-3207،72-3213،16-3207،22-3211،16-3290،20-29).

الدفاع يافا

الأعداد (570،569،514،509،511،503،510،500،503،497،493،489)

الكرمل حيفا الأعداد(933،932،910،671)

- **صحف يهودية**:

مكان الصدور	**اسم الصحيفة**
The Palestine Weekly	Jerusalem

الأعداد:

No. 30, July 9, 1920, PP. 386-387
No. 20, June 1, 1923, P. 360
No. 49, December 7, 1923, P. 455
No. 2917, December 23, 1935, P.1 P.7
No. 2920, December 25, 1935, P. 1
No**.** 2983, March 9, 1936, P. 4
No. 2986, March 14, 1936, P. 3
No. 2920, December 25, 1935

سادسًا: **معارف عامة**:

1- الكيالي،عبد الوهاب وآخـرون.(1989م)،**موسـوعة الـسياسة**.ط2، بيـروت ،المؤسـسة العربية للدراسات والنشر.

2- هيئة الموسوعة الفلسطينية. (1984م). **الموسوعة الفلسطينية**. ط1، دمشق.

سابعًا: **مواقع انترنت**:

Louis Jean Bols
http://en.wikipedia.org/wiki/Louis_Jean_Bols
George V of the United kingdom
-http://en.wikipedia.org/wiki/George_V_of_the_United_Kingdom
Norman Bentwich
http://en.wikipedia.org/wiki/Norman_Bentwich
- Leo Amery
http://en.wikipedia.org/wiki/Leo_Amery